

وثائق المؤتمر الثالث لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD

مدخل:

مع بداية الألفية الثالثة دخل الشعب الكردي - أحد أقدم شعوب العالم - مرحلة جديدة من تاريخه المليء بالبطولات والمآسي، بحيث لم يحل فيها بعد قضاياها الوطنية والديمقراطية والحرية بشكل جذري ودائم، ولكن بات يمتلك معظم المقومات الضرورية لتحقيق الحلول لهذه القضايا، حيث أصبح يشكل عاملاً حاسماً، ويأخذ مكاناً ودوراً استراتيجياً في السياسات الدولية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط.

إن الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعاني اليوم من أكبر وأشمل أزمتها، تسعى بكل قواها لتجاوز وضعها الراهن، من خلال تمرير سياساتها في الشرق الأوسط، الذي تحول جراء ذلك إلى ساحة تنصارع فيها قوى المنظومة الدولية والإقليمية والقوى الشعبية، الأمر الذي يؤدي إلى تسريع عملية التغيير للأنظمة السياسية القائمة في المنطقة.

تؤثر التطورات السياسية المتسارعة بقوة على الوضع الراهن في منطقة الشرق الأوسط. فبينما تتعرض البنى الأيديولوجية والسياسية والأخلاقية والتنظيمية والاجتماعية والاقتصادية إلى التفتت والانحلال، بدأت البدائل الجديدة بالظهور رويداً رويداً. إن المستوى التنظيمي، ومدى استعدادات القوى السياسية الموجودة هو الذي سيحدد من سيخرج منتصراً من هذا الصراع.

تحتل سوريا مكانة هامة في الصراع الجاري في المنطقة، وهي تتجر أكثر فأكثر إلى مركز الأحداث بالتزامن مع حدة التطورات السياسية المعاشة. وإن موقفها، والدور الذي ستلعبه سيكون له تأثير كبير، إيجابياً أو سلبياً، على منحى التغييرات في المنطقة، وعلى مستقبل سوريا نفسها. بمعنى آخر، سيؤثر تحقيق عملية إجراء تحولات ديمقراطية في سوريا، وإيجاد حل ديمقراطي للقضية الكردية إيجابياً على مجمل عملية التغيير الديمقراطي في المنطقة. ومن جهة أخرى، سيلعب إصرار سوريا في الحفاظ على وضعها الحالي، وإهمالها لإيجاد حلول للقضايا الديمقراطية والحقوق العادلة للشعب الكردي دوراً أساسياً في جعلها هدفاً لتدخلات القوى الخارجية وتصاعد المعارضة الداخلية.

قضية الشعب الكردي في سوريا تتمتع بأهمية استراتيجية في تحديد منحى عملية التغيير في سوريا. فقدرة قيام النظام السياسي في سوريا على إجراء التغييرات الديمقراطية المطلوبة مرتبطة بشكل وثيق بتحقيق حل عادل للمسألة الكردية، التي أصبحت تشكل حجر الزاوية في مجمل العملية السياسية في البلاد، والمقياس الأساسي في جديّة أي برنامج للتغيير الديمقراطي.

ومن جهة أخرى، لا يكون مبالغة إذا قلنا أن سوريا، ببنيتها الثقافية والذهنية الراهنة، وتشنت المعارضة الديمقراطية، غير قادرة على تحقيق التغييرات الديمقراطية السلمية بمعزل عن القوى الديمقراطية المنظمة للشعب الكردي، والتي أصبحت تمتلك مستوى تنظيمياً ووعياً سياسياً وثقافة ديمقراطية وخبرة نضالية تؤهلها لأن تقوم بدور طليعي في هذا المضمار.

إن الحل الكونفدرالي الديمقراطي لقضية الشعب الكردي في سوريا هو الخيار الأنسب لتحقيق حل عادل للمسألة الكردية بجميع جوانبها الوطنية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية... الخ، إلى جانب ديمقراطية سوريا، وتحقيق الوحدة الوطنية والأخوة بين جميع فئات الشعب السوري، والمساواة والعدالة بين جميع الشرائح الاجتماعية. وهو يشكل أرضية لبناء مجتمع ديمقراطي، وضمان لتجاوز جميع السياسات والعقليات القومية الضيقة والطائفية التي تستند إلى المفهوم الكلاسيكي لسلطة الدولة وتقديس العنف. في حين أن معارضة الحل الكونفدرالي الديمقراطي، أو رفضه، سيمهد الطريق أمام ظهور مخاطر جديّة يتم فيها جر الشعب الكردي ليكون طرفاً في دوامة جديدة من الاقتتال والصراع، أشد بكثير مما تشهده المنطقة الآن.

يدخل مجتمعنا الكردي في غرب كردستان القرن الحادي والعشرين وهو يمتلك إمكانيات مادية ومعنوية لا يستهان بها، استمدتها من النضال الكبير الذي خاضه بجميع فئاته، منذ أكثر من عشرين عاماً، في إطار عملية تطوير النضال التحرري الوطني في عموم كردستان، قطع فيها أسواطاً كبيرة في الثورة الوطنية والديمقراطية والذهنية، وحقق من خلالها أرضية متينة وأساساً راسخاً لبناء مؤسساته الوطنية والديمقراطية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية... الخ، والتي تشكل جوانب بناء الكونفدرالية الديمقراطية. إن اكتمال بناء هذه المؤسسات بالاعتماد على القوى الذاتية لشعبنا، والتضحيات التي بذلها حتى الآن، والقوة المعنوية التي يستمدتها من دماء آلاف الثوريين الذين قدموا أرواحهم في هذا الدرب، وبدعم متبادل مع حركة التحرر الديمقراطي في عموم كردستان والقوى الديمقراطية في سوريا؛ سيكون اكتمالاً لبناء الكونفدرالية الديمقراطية وحلاً للقضية الكردية في غرب كردستان بنفس الوقت.

الفصل الأول

الوضع السياسي

- على الصعيد العالمي:

دخل نظام المجتمع العالمي مساحة الفوضى البيئية حصيداً انهيار الاشتراكية المشيدة في 1989 لأسباب بنوية. وهذه الأزمة التي دخلها النظام الرأسمالي تختلف نوعياً عن الأزمات الدورية التي دخلها في السابق. إن التغيرات الجذرية في المجتمعات لا تتحقق من خلال الأزمات العادية، بل نتيجة الأزمات التي تأخذ طابع الفوضى البيئية. فالأنظمة تستطيع ترميم ذاتها وإطالة عمرها في مراحل الأزمات العادية، كما فعل النظام الرأسمالي في مراحل أزمته الأولى والثانية. أما المراحل التي تأخذ فيها الأزمة طابع الفوضى البيئية، فإنها تعبر عن الفوضى اللازمة لأجل ظهور أشكال جديدة للأنظمة الاجتماعية السياسية.

يحاول النظام السائد إطالة أمدته من خلال ترميم وإصلاح تشكيلاته، وتطويرها على أساس عولمة الرأسمالية، حيث تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دوراً ريادياً في هذا المجال، وتفرض هيمنتها، لتأخذ شكل الإمبراطورية الشبيهة بالإمبراطورية الرومانية في مرحلة انهيارها. تبحث إمبراطورية الفوضى بالزعامة الأمريكية عن التوازنات الجديدة في خضم العوائق الثنائية البارزة داخلياً وخارجياً. فالنظام الدولي العالمي لا يكون بلا إمبراطوريات. أما حالة الدول المستقلة كلياً عن بعضها، فهي مجرد فرضية لا وجود لها عملياً. فما هو دارج هو حالات

تبعية الدول إزاء بعضها البعض، بحيث تتحول هذه التبعية لدى بعض المجموعات إلى إمبراطورية هي الأقوى نظاماً وذات الكلمة الفصل. وأمريكا مضطرة لتوسيع وبسط نفوذها عمقاً واتساعاً من جانب، ولكن الربح وتكديس رأس المال الأعظمي للنظام يضيق الخناق على ذلك من جانب آخر. فالتحكم بتوازنات الربح منوط بالتوسع.

بالمقابل، فالعلاقات تتوتر بسبب تضارب منافع الكثير من القوى. ولكن سيادة قاعدة الأقوى لا تتيح الفرصة لتلك التوترات في تشكيل قطب ثان. هكذا ستستمر عولمة المرحلة في أجواء متأزمة، في حين أن قانون الربح المتناقص رغم كل التدايبر، ارتفاع الأسعار بسبب الضرائب، تلوث البيئة، المصاريف الناجمة عن ممارسات الدولة الاجتماعية، والمعارضة الديمقراطية المتسعة والمتزايدة؛ كل ذلك يحد من نسبة تكديس رأس مال النظام.

إن النظام الأمريكي، الذي يسعى جاهداً لإدارة ذاته داخل الأزمة، يتحرك بوعي ودقة كي لا يتكبد خسائر كبيرة. فتوسع هيمنته بعد انهيار النظام السوفييتي يكاد يكون تلقائياً. وعلى النظام الرأسمالي الاعتراف بأن هذا التوسع لا ينبع من قوته، بل من عدم قبوله لأي فراغ. ويجب رؤية حقيقة أن الإمبراطورية الأمريكية وُجِدَتْ من دون رغبة وإرادة ذاتية نسبياً من جهة، وكضرورة فرضت ذاتها من جهة ثانية. لذلك فإن هذا التوسع لن يقودها إلى الخروج من الأزمة، بل على العكس، سيساهم في تعميق أزمتها أكثر فأكثر. فالمنطق التي تم التوسع فيها تتميز بالفوضى الكبيرة والتناقضات العميقة.

كان لا بد للولايات المتحدة الأمريكية بعد أعوام الألفين من تكوين تشكيلاتها الجديدة اللازمة كقوة أقرب إلى الإمبراطورية. وهذا ما يتناقض مع مبدأ سلطتها القتالية، إذ ليس بمقدورها التراجع بالقوة العسكرية والاقتصادية والمعلوماتية المحدودة. وتتمثل وظيفتها الأولى في إدارة شؤون النظام داخل الأزمة، دون تكرار الدخول في صراعات مع قوى النظام، مثلما جرى في الحربين العالميتين، بل باستخدام الأجهزة الإقليمية والدولية القائمة. من جهة أخرى، فمستقبل النظام بزعامة أمريكا خلال ربع أو نصف قرن يشير إلى احتمال دخوله مرحلة الجزر، لا المد. وحتى إذا شاء مواصلة وجوده الحالي، فلا يمكنه ذلك، ولن ينتهي إلا بنقزمه وبتحجيم كيانه العسكري العملاق.

هذه هي المسألة الأساسية والتناقض الأولى على الصعيد الجيوبوليتي بالنسبة للنظام بزعامة الولايات المتحدة وحلف الناتو والأمم المتحدة. ويستمد التناقض الأمريكي – الأوروبي مصدره من هذه الحقائق. فقوى النظام وأذباله يشعرون بالسخط من موجة العولمة التي يتم إلّاؤها بالزعامة الأمريكية. ونخص بالذكر هنا تزايد ردود فعل جمهوريات أوروبا وديمقراطياتها الغيرة على استقلاليتها القديمة، والتي تمثل الجناح الأكثر تحفظاً لنظام العولمة الرأسمالية بتمسكها بكياناتها وتشكيلاتها القومية، وعدم سماحها بسحق الدول القومية. وتحاول التخلص من الهيمنة الأمريكية عبر توسيع ديمقراطيتها وتجربة البدائل المتمثلة في تفعيل دور حقوق الإنسان والديمقراطية البورجوازية تحت ترسانة الاتحاد الأوروبي.

كما تشكل كل من الصين واليابان قوة احتياطية في المحيط الهادي، بحيث تتحلى بطاقة كامنة مخولة لأن تكون بؤرة ثالثة. ويمكن لها أن تصبح إحدى قوى التوازنات العالمية على المدى البعيد نسبياً، إلا أنها لا تستطيع الحفاظ على استقلالية نسبية. وتنضم إلى هذا المنحى دول أخرى مثل روسيا والبرازيل على أساس تطوير دولها القومية. فهذه الدول مرغمة على الرضا والاكفاء باستقلال محدود.

أما الدول والبلدان النائية في الوسط، والتي ظهرت على حساب توازنات سياسة القطبين، فإنها تجد نفسها وجهاً لوجه أمام التشنج الكلي أو الجزئي، وأمام مصاعب إعادة البناء، فهي تعاني أزمت عميقة وجدية نتيجة العولمة الرأسمالية. تعيش هذا الواقع دول الشرق الأوسط والبلقان والقوقاس بشكل واضح ومكثف. وهي تسمى بالدول العاصية، حيث لا تدخل المستوى المرسوم لها، فيأتي بها إلى النقطة المرادة بقوة النظام العسكرية والاقتصادية والثقافية. إن منطقة الشرق الأوسط البعيدة عن الصهر الكلي تشكل موقفاً شائراً كلباً. لكن البنى المتمتة والسلطوية الكبيرة، والمتخفية تحت الرداء الإسلامي مرغمة على التمزق. أما فيما يتعلق باللوبي اليهودي المؤثر في القوة العالمية، فهو مرغم على مراجعة حساباته وطموحاته القديمة بسبب مسألة إسرائيل. والمرحلة الجديدة المبتدئة بحادثة 11 أيلول 2001 التأميرية والمعقدة، هي الآن وجهاً لوجه أمام الديناميكيات التي ستحدد مجدداً مصير النظام السائد برتمته، وليس مصير الشرق الأوسط فقط.

يمكننا إيجاز سمات النظام السائد وقضاياها على الشكل التالي:

1 – يرتقي الصراع الراهن إلى مستوى حرب عالمية ثالثة بكل معنى الكلمة، بحيث لا تجري إدارته وفق المقاييس والمعايير التقليدية للحروب العالمية. فإمبراطورية الفوضى لا تدير شؤونها بالأساليب السياسية والعسكرية فقط، بل عبر الشركات الاقتصادية العالمية والمؤسسات الإعلامية أيضاً. فهذه الشركات والمؤسسات لا تلاقي صعوبات تذكر في الإبقاء على المجتمعات في حالة من المجاعة الذهنية والمعيشية لتقوى على توجيهها وتسخيرها في خدمة أغراضها وأطماعها. وبهيمنتها العلمية والتقنية تسعى لإنقاذ نظام المجتمع الرأسمالي من أزمتها الخائفة الموجودة.

2 – اتخاذ البطالة الموجودة لحالة مزمنة تتفاقم باضطراب، الأمر الذي يشير إلى الابتعاد عن العملية الاجتماعية وإفلاس المجتمع.

3 – تفشي المجاعة في كثير من مناطق العالم، في حين تتكديس زيادة العرض بلا حدود.

4 – التضخم العشوائي للمدن التي تزيد من الفوضى الموجودة، وتبضيع المجتمع برتمته يفتح الطريق أمام السرطنة الاجتماعية.

5 – زيادة الشرخ الموجود في العلاقة ما بين الطبيعة والمجتمع، جراء تلوث البيئة ودمارها، تمزق طبقة الأوزون، تلوث المياه والهواء، الانقراض المفرط للكائنات الحية، وازدياد خطر الأسلحة النووية.

6 – هذا ومن الضروري رؤية الانفجار السكاني كثمرة لبنية النظام القائم. فسياسة النسل تركز إلى مبدأ "كلما قلت قيمة الإنسان، كلما تكاثرت وكثرت".

7 – تعاني العائلة أكبر حالة تمزق في تاريخها. فقراية نصف الزوجات تبطل، وكان عمر "الزواج المقدس" قد انتهى. والرأسمالية تضع الفرق الأكبر بالنسبة لمفهوم "الجنس" في النظام، بحيث يكاد لا يبقى أي عضو في المرأة إلا ويُبَضَع من جهة، وتستخدم كأداة دعائية وإظهار ليقع شرف المرأة في القاع عبر الإباحية الجنسية من جهة أخرى. ويقدر ما يرتبط محو المرأة من المجتمع بالتطورات الهرمية والطبقية الحاصلة طيلة التاريخ الحضاري، فهو منوط أيضاً بإعلاء الرجل من مرتبة المجتمع الذكوري المهيمن، وتحول الرجل في البيت إلى "إمبراطور مستبد صغير".

هذا وتتعكس شدة وطأة النظام على دنيا الأطفال أيضاً. فالأطفال السايحون في عالم الخيال مناقضون جذرياً لعالم النظام في الحسابات الجليدية. أما العجوز الحكيم الذي كان يلقي الاحترام سابقاً، فقد غدا اليوم عبئاً ثقيلاً ومادة لا نفع منها.

8 – ومن جانب آخر، فالحالة النادرة للأخلاق الاجتماعية مؤشر آخر على اللااخلاقية العامة. فحالة الأخلاق المستهلكة تكاد تؤدي إلى فردية محررة من قيودها وقيم اجتماعية فاسدة. أما المنفعة العامة، فنفتقد مضمونها كلباً.

9 - من ناحية أخرى، تشكل الدول القومية المؤسسة الأكثر تعرضاً للمخاطر جراء توسع الإمبراطورية الأمريكية. فالدول المتوسطة الحجم والأصغر منها، والتي كان من المفروض أن تصبح ولايات ضمن دولة واحدة منذ زمن بعيد، تشبه في مساعيها من يبحر عكس التيار. وقد تعترف بتبعيتها من جوانب عديدة، وتتخلى عن غرورها القومي لتمتثل لقواعد العولمة. وما من طريق آخر أمامها.

10 - أما المفاهيم اليسارية القديمة والحديثة، والحركات الأيكولوجية والفامينية، واجتماعات بروتو ألاغرا التي ظهرت في الماضي القريب؛ ففتنقر جميعها للكفاءات والقدرات التي تُمكنها من استيعاب الفوضى وتخطيها.

هكذا تبرز أمامنا ثلاث مستويات متداخلة: المستوى الأولى هي حالة الفشل الذريع لجناح السلطة القتالية. المستوى الثانية والمناقضة تماماً للأولى هي نظام الحياة الحرة لمجتمع الجماعات المؤلفة من الشعوب والكلانات والقبائل والعشائر المتمسمة بلغاتها وثقافتها المتشابهة، والمناهضة لأوليغارشية السلطة القتالية المتقصدة لستار الهرمية والدولة. والمستوى الثالثة هي حالة "السلم والاستقرار"، والتي تتضمن حالة من التوازن بين الأطراف المعنية بتوجهها نحو الوفاق والتحالف من خلال مختلف أنواع الاتفاقات المُجمَع عليها كشرط لا مفر منه. أما المستوى الرابعة الخالية من مشكلة "الحرب - السلم"، فلا تتكون إلا بزوال الشروط التي أبرزت الطرفين إلى الوسط.

أما الحلول المرتقبة لهذه المشاكل المتفاقمة، يمكننا إيجازها على الشكل التالي:

1- سَظْهر الرأسمالية العالمية في مرحلتها الجديدة إرادة ووعي كافة الشعوب والمجموعات المشكّلة لها اعتماداً على هوياتها وثقافتها الذاتية، وستبحث في الحلول المحلية "ما فوق القومية" وتنظمها وتطبقها على أرض الواقع. فطراز السلوكيات المشاعية والديمقراطية التي سلكتها الشعوب طيلة التاريخ، يُحوّلها لتخطي الفوضى القائمة في حال تم تعزيزها بالحدائث نظرياً وتكتيكياً.

2 - ارتباطاً بذلك، إن لم تُؤخَذ الحبكة الأخلاقية أساساً، فلن يجد أي تناقض فرصته في الحل. فالأخلاق الاجتماعية هي ضمير وفؤاد تسيير المجتمع لذاته. والمجتمع الحر هو مجتمع أخلاقي.

3 - إن تلبية متطلبات الشعوب في الحرية الحقيقية والمساواة لا تكون عبر شن الحروب، أو باستنهاض الجماهير بمناهج وشعارات تتخذ من الدولة والاشتراكية القومية ومن تحرير الوطن والدين أساساً لها. ذلك أنه كلما ازداد نفوذ الدولة تقلصت الديمقراطية، وكلما اتسع نطاق الديمقراطية تقلصت الدولة. ومن جهة أخرى، كلما تطورت الديمقراطية تطورت الحريات معها. ومع تطور الحريات تتولد المساواة. أي أن الديمقراطية هي الواحة الحقيقية التي تزدهر فيها الحرية والمساواة.

4 - سيتم تطوير تنظيم المجتمع الديمقراطي على شكل شبكة اجتماعية واسعة، بدءاً من الإدارات المحلية الديمقراطية حتى مشاعات القرى، ومن التعاونيات حتى منظمات المجتمع المدني، ومن حقوق الإنسان إلى حقوق الطفل والحيوان، ومن حرية المرأة إلى المنظمات الأيكولوجية والشبابية، وتأسيس الأحزاب السياسية المتمحورة حول السياسة الديمقراطية. ولدى الخروج من الفوضى العارمة يعتبر العمل بـ"المؤتمرات الشعبية" من المهام الأساسية لكل مجموعة شعبية، باعتبارها ليست بديلة للدولة. ويكون واجبها المراقبة، وسن التشريعات، وتشكيل المؤسسات اللازمة لتلبية متطلبات المجتمع الديمقراطي على صعيد حق الدفاع الذاتي والمشروع، وعلى جميع الأصعدة السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية والعلمية والفنية.

5 - إن الحركات الاجتماعية والفامينية والأيكولوجية بحاجة شديدة لطرح حلول ونقاشات معنية بالتكتيكات المحلية الخاصة، وفهم التوجهات العامة للمجتمع الأيكولوجي الديمقراطي والتحرري الجنسي على الصعيد العالمي، والتخلي عن المواقف والسلوكيات النظرية والتكتيكية والحلول الهادفة إلى السلطة، والتي مفادها "إما هدم الدولة، أو الاستيلاء عليها".

6 - هذا إلى جانب أهمية وقوف المرأة تجاه الهجوم الأيديولوجي للرجل، وأن تتسلح بأيديولوجيتها التحررية المتجاوزة لنطاق الفامينية بمصدرها الرأسمالي، وأن تعرف كيف تعزز قدراتها الذهنية الطبيعية والتحررية في الميادين الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية.

7 - يتميز الاقتراب بخصوصية أكبر من فئة الشباب خلال الكفاح الديمقراطي بأهمية كبرى. فهي تتميز ببنية ديناميكية متفتحة لكل ما هو جديد. لذا، يتوجب تعبئة الشبيبة بتعليم اجتماعي خاص بها، بحيث يجذبها، وينقذها من الشرك المنصوبة على دربها. مقابل ذلك، فهي تتميز بجرأة مقدامة، حيث لا يستعصي عليها النجاح في أي واجب، إنْ هي استوعبت الأهداف والأساليب المؤدية إليها.

8 - إن مساهمة الديمقراطية من الناحية الاقتصادية موضوع له ثقله البارز. فإن كان نظام الديمقراطية سارياً في المجتمع، لا يمكن احتكار القيم الاقتصادية فيه، ولا ترك الأفراد يتخبطون في عقم الإنتاجية. وقد برهنت الكثير من البحوثات على العلاقة الكامنة بين الديمقراطية والعطاء والتطور الاقتصادي. والإنتاج الذي يلبي احتياجات الشعب الحقيقية، هو العامل المؤثر الأساسي في تأسيس التوازن بين العرض والطلب.

9 - هذا ويشكل العلم والفن أرضية ذهنية أساسية لتخطي مجتمع الفوضى والأساليب التعليمية والتربوية والفنية المعتمدة على إثباع الفرد بالدولة واغترابه عن المجتمع والبيئة، وبالتالي هضم وإحياء براديجما علمية وفنية جديدة تعرّف الفرد والمجتمع على حقيقتيهما التاريخية وتنتقلهما إلى المستقبل الواعد، مع صون حرية اللحظة على خلفية ثورة ذهنية حقيقية.

10 - ولمواجهة الفوضى العالمية الرأسمالية سيتم الوصول إلى حضارة الشعوب العالمية الديمقراطية على أساس احترام المقومات السابقة والسير نحو الحرية والعدالة والديمقراطية أكثر من أي وقت مضى.

- على صعيد الشرق الأوسط:

نسبة للتغيرات التي تحدث في العالم، فإن الشرق الأوسط بعيد كل البعد عن الإصلاحات والتحويلات الداخلية. حيث تستمر الأنظمة الأوتوقراطية والأوليغارشية والثيوقراطية والدولة المتأسسة على القومية الضيقة والدوغمائية الدينية إلى يومنا هذا. فالدول التي ظهرت باسم الجمهورية لا علاقة لها بالجمهورية، والذين يقطعون أنفاس المجتمع يعلنون أنفسهم رؤساء عليه. وجميع المعارضات الديمقراطية التي ظهرت تعرضت للسحق والقمع والنشوية، ولم يترك لها مجال لتنظيم المجتمع بشكل حر. كما أن هذه الأنظمة تضع يدها على التطور العلمي والتكتيكي للمجتمع من ناحية، وتقيمه محروماً من حقوق الإنسان وحرياته من ناحية أخرى، وتسعى دائماً لحماية نظامها باستخدام العنف والقمع في حل المشاكل والقضايا العالقة بين الشعوب والمجتمعات، بدلاً من استخدام الأساليب الديمقراطية والسياسية.

إن حل القضايا الإسرائيلية - الفلسطينية وكردستان والعراق بأسلوب العمليات الإرهابية وإراقة الدماء قائم بأسلوب خنق بعضهم البعض. وهي اشتباكات لا نفع منها، وتقوم بهدر طاقات المجتمع بأكمله. بالتالي، فالحضارة الطبقيّة التي ظهرت في الشرق الأوسط، وتطورت وتجدرت فيه تقوم بتكرار نفسها، وتتعرض للهدر. كما لم تعد الدولة قادرة على إعطاء أي شيء للمجتمع بمؤسساتها التقليدية، وتحولت إلى قوة

تعادي التطورات العصرية بشكل مريع. وأصبح الفرد والمجتمع معدومي القدرة والمهارة، نتيجة استخدام الأساليب اللاعصرية في حل المشاكل. وبقدر المستطاع يتم رفض الحرية الديمقراطية وحقوق الإنسان بحيث أصبحت أبسط الحقوق الأساسية مصدر شك وعداء. إن منطقة الشرق الأوسط التي استفادت من سياسة التوازنات الناتجة عن الحرب العالمية الأولى وحتى انهيار الاشتراكية المشيدة، وصلت مرحلة لا تستطيع فيها حماية نظامها. فالتناقضات "الأمريكية - الصينية" و"الأمريكية - الأوروبية" لا تعطي المجال للاستفادة من لعبة سياسة التوازنات. والأقطاب التي لا تفتح المجال أمام حرية الفرد والمجتمع، ولا تتوحد مع النظام القائم، لم يعد بالإمكان قبولها من قِبَل النظام الرأسمالي العالمي. وتقدم أنظمة الشرق الأوسط أوضح الأمثلة على ذلك. هكذا تعمق الصراع الإسرائيلي - العربي، وتحامل الإسلام الراديكالي على (خالقه) أمريكا، وأفسس نموذج الدول القومية الذي أنتج انغلاقاً قالياً ورجعياً. إضافة إلى أن القومية والتعصبية الدينية والدولية كادت تخنق مجتمعات الشرق الأوسط كدرع صلب لا مثيل له.

أما الولايات المتحدة الأمريكية، التي تفقد قطب إمبراطورية الفوضى، فهي تدخل الحرب العالمية الثالثة بكل قواها وطاقاتها. هذا الواقع الذي يزيد من تقادم الأزمة يفرض مشروع "الشرق الأوسط الكبير"، أو الشرق الأوسط الجديد" لاحقاً، كمحاولة لإنقاذ النظام الرأسمالي من أزمتها الخائفة. تطرح أمريكا هذا المشروع على الصعيد الجيوبوليتي في البلدان الإسلامية الواقعة في منطقة الشرق الأوسط المسماة بمنطقة الأزمات العميقة، بحيث يكون أشبه بمخطط مارشال الثاني للنظام الرأسمالي. يبدو أنه ضرورة لا بد منها كي يتمكن النظام من الخروج من الأزمة قبل تلقيه الضربة القاضية. فبدون إحقاق المنطق بالنظام السائد، ستُفجَم مصادر الطاقة الأولية والظواهر الاجتماعية والثقافية والدينية أمريكا في وضع لا تحسد عليه. لذا، تعمل أمريكا أساساً بهذا المشروع بغرض حل المشاكل المزمنة، العربية - الإسرائيلية، الكردية - العربية، الكردية - التركية، الكردية - الإيرانية من ناحية، وبغرض حل وتفكيك النسيج الاجتماعي المنبثق عن الاستبدادية من ناحية أخرى.

لكن المشقة الكبرى المنتصبة على درب هذا المشروع هي حالة الشرق الأوسط المتخلفة كثيراً عن كونها يابان أو أوروبا منهارة. حيث لم تشهد المنطقة مرحلة التنوير، ولم تطرح الديمقراطية في جدول أعمالها. وأكثر المعارضات ادعاء بالثورية لا تسوق إلى هدف أبعد من التفكير في بلوغ إدارة حسنة للدولة. وبالمقابل، تستمر العلاقات القائمة لتنتصب بحالة أشبه باللغم الموقوت.

رغم كل ما يقال عن مواجهة البؤر الإرهابية وخطر امتلاك الدول الطائشة للأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، إلا أن انهيار النظام يكمن أساساً في المستجدات الحاصلة في الشرق الأوسط، كون هذه المستجدات تتجاوز الإمبريالية والاستبدادية، وأقرب إلى النظم الديمقراطية والمشاغية. فالحركات الاجتماعية التي بدأت في العراق وأفغانستان، واستمرارها في الصراع العربي - الإسرائيلي لتتجدد أكثر في كردستان، إما أنها ستلاقي الحل، أو ستلعب دورها في تعميق الفوضى الموجودة.

بمعنى آخر، يمكن إيجاز طبيعة المشاكل التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط كالتالي:

1- تقاليد الإمبراطورية الشرق أوسطية أقرب إلى الفيدرالية. فالبنية الإدارية والسياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة كانت فيدرالية منذ أولى الإمبراطوريات. تنبع المشكلة الأساسية في المنطقة من عدم العودة ثانية إلى هذه الوضعية المألوفة، ومن التجزئات والتقسيمات غير الواقعية وغير اللازمة بين العديد من الدول القومية.

2- إن تراكم الأزمات المجتمعية، ووضع العراقيل أمام التطور والانفتاح، مثلما حدث في العراق، يخلق الحجج للتدخلات الخارجية. ومع أن هذه التدخلات لن تأتي بحل جذري للمشاكل الداخلية، إلا أنها قد تؤدي إلى خلق أرضية ملائمة أكثر لتطور الحل الديمقراطي.

3- هذا وتدخل الأنظمة المحافظة في وضع من التشتت والاستقرار، وتهدد المنطقة بأكملها بخطر الاختناق، بحيث لا يمكن التنبؤ بخلفيات استمرار هذا الواقع مع تصاعد ظاهرة العنف في العراق والمنطقة.

4- لقد أغلقت طبقة رجالات العلم أبوابها أمام النقاش الحر في منطقة الشرق الأوسط منذ القرن الثاني عشر، لتحديد الطابع الذي سيطغى عليها حتى رهننا. لذا، لا تزال الثورة والانفتاحات الذهنية التي شهدتها أوروبا بعيدة عن مجال الطرح والنقاش. فالإقتباسات المتمفصلة لا تعني النهضة والإصلاح والتنوير. بل ويمكن الحديث عن اتجاه معاكس أيضاً. والإسلام الراديكالي لا يعبر عن التحديث بقدر ما يشير إلى إنعاش التزمت والتصلب.

5- ليست القوالب الإسلامية فقط هي العائق. بل إن القيم الحضارية برمتها تقاوم وتتحدى، بحيث لا تقبل الحضارة الشرق أوسطية للثقاق الغريب بسهولة من أجل التحول. وهي بذلك أشبه بالشجرة العجوز التي لا تحتمل التطعيم. ولأجل التجديد، إما أن تقوم بقلب الشجرة القديمة واقتلاعها من جذورها، أو أن تعثر على نوع جديد من اللقاح. لكن الخيارين غير ممكنين.

6- إن سرداً تاريخياً مختصراً للمصطلحات الأساسية يكفي للإشارة إلى أن ظاهرة الدولة تتخفي في أساس كافة المشاكل القائمة في المنطقة. حيث ساد نفوذ كلي لقوى جناح السلطة القتالية بعد جهود مريرة، لتنتهب المجتمع بأسوأ الأشكال تحت ذريعة منفعة المجتمع والأمن العام. والتصقت الدولة المستبدية كلياً بظهور المجتمع كما تلتصق حشرة القردة بظهر الشاة. هذا وقد تقمصت الدولة الشرق أوسطية غطاء قومياً في القرن العشرين لتتفاقم معها المشاكل أكثر. وبينما استحدثت نفسها بالنزعة القومية وبعض الإصلاحات المحدودة، فقد أسفر التعصب في المجتمع عن ذهنية مغلقة وشاحبة، متخلفة ومريضة، وكأنها تحيا خارج دائرة الزمان والمكان. وبينما افتقدت التقاليد والأعراف قدسيتها كلياً، قامت العصرية بتكوين شريحة عميلة ملتفة حول الدولة لتشكّل الدولة بذلك حجر عثرة حقيقي على درب الثورة الذهنية، لما تتسم به من دحضها للمبادرة المدنية المؤدية إلى انفتاح المجتمع. لكن مرحلة الإصلاح المزعومة بدأت بالتساقط شعرة شعرة تجاه الأزمة والفوضى العامة للعولمة الرأسمالية، وباتت الدولة تعاني الانفلات الأمني والهدر غير المجدي والانقطاع عن الحشود الغفيرة من الشعب.

7- قد تتسم الديمقراطية في المنطقة بماهية مختلطة، بحيث تشمل مطالب الطبقتين البرجوازية والإقطاعية، وكذلك مطالب الطبقات والمجموعات الكادحة معاً. ولكن ذلك لا يعني أن الديمقراطية الاجتماعية الشعبية والديمقراطيات البرجوازية لن تكون منفصلة. فكل مجموعة شعبية تعيش ديمقراطيتها بكتافة، وتستطيع تسيير ديمقراطية مشتركة مع المجموعات والطبقات الأخرى.

8- تشكل السلوكيات الاجتماعية المتشكلة حول المرأة والأسرة في منطقة الشرق الأوسط مشكلة تساوي في ثقلها ما عليه مشكلة الدولة. الدولة في الأعلى والأسفل يشكّلان تكاملاً جديلاً أشبه بثنائية الجنة والسعير. وانعكاس استبداد الدولة على الأسرة هو الرجل "رب الأسرة"، أي "المستبد الصغير". لقد حصل انكسار جنسي في بدايات الثقافة الشرق أوسطية، ربما يهدد الطريق لتغييرات كبرى في حياة المجتمع. يمكن تسمية هذا التغيير المعني بالمرأة بـ"ثورة الانكسار الجنسي المضادة الكبرى الأولى". إنها ثورة مضادة، بالتالي فهي لا تساهم في حصول التغييرات الإيجابية في المجتمع، بل تجلب النفوذ والهيمنة المحجفة للسلطة الأبوية، وتهمش المرأة لتسود حياة مجدبة في مجتمع رجولي أحادي الصوت. في حين تقطع "ثورة الانكسار الجنسي المضادة الكبرى الثانية" أشواطاً ملحوظة حول المرأة في عهد الأديان التوحيدية، لتعدو الثقافة السائدة في العهد الميثولوجي قانوناً إلهياً بعد ذلك.

9 – الأهم من ذلك هو تحليل ثقافة العنف في الحضارة الشرق أوسطية، بدءاً من عنف الدولة وحتى العنف داخل الأسرة. حيث تكاد لا توجد أي مؤسسة أو ثغرة إلا ودخلها العنف وحدد إطارها. كما أنه لعب دوراً مصيرياً في البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وكان السلطة والعنف توأم حقيقي. ما يلفت النظر هو ندرة التحليلات الملموسة بحق. حيث ينظر إليه كظاهرة استثنائية غير مهمة، بل وتذكر الذرائع المتواليّة لتبرير ضرورته.

10 – السلاطينية ظاهرة ملفتة للنظر متصاعدة داخل العائلة والدولة، ومشحونة بالعناصر الإثنية والميثولوجية الدينية، باعتبارها بؤرة متينة في التطور الدولي بقدر التطور الاجتماعي.

11 – الأمر سبان بالنسبة للطرائقية التي تنتشر بالأرجح في الميدان الديني والمذهبي. حيث يتم تعبئة الثغرات الناجمة عن ضعف التنظيم الديني العام عبر التنظيمات الطرائقية. وغالباً ما تتحول الأديان إلى قوة تنظيمية ملموسة عبر الطرائق والمذاهب.

12 – وُضعت لَبَنَات تراجيديا الصراع العربي – الإسرائيلي مع اتفاقية سايكس بيكو 1916 (ووعده بلفور 1917 فيما بعد)، والتي يمكن اعتبارها "مشروع الشرق الأوسط" الخاص بذلك الوقت. واعتُبرت الكيانات السياسية المؤسسة حينها بأنها أدوات حل. أما ما حصل، فكان إضفاء صبغة "حديثة" على تقاليد المجتمع الدولي السلطوي في الشرق الأوسط، بحيث باتت تلك الصبغة تزول وتتساقط إرباً إرباً، لتكشف النقاب عن قوة التقاليد العشائرية والإثنية المعمرة منذ خمس آلاف سنة على الأقل، وعن حيثيات تقاليد الدولة السلطوية الجوفاء الخائزة القوي.

13 – أما القضية الكردية، فهي أكثر تعقيداً وتنوعاً في اتجاهاتها. حيث لها مشاكل غائرة في بنى المجتمعات والدول العربية والإيرانية والتركية، لأنه لا يسمح لها الانتفاع حتى من أبسط الحقوق المدنية. أما الحقوق السياسية والاقتصادية، فلا تطرح في جدول الأعمال. وهناك مجزرة ثقافية معاشة. قد تسفر الفروضات الأمريكية الأخيرة عن بعض التمللات البسيطة، أو تولد بعض الانفتاحات المحدودة. ونخص بالذكر فيدرالية جنوب كردستان المنفتحة للتحريض والإثارة.

باختصار، وصل الوضع الراهن في منطقة الشرق الأوسط حالة لا يمكن الاستمرار فيها. فطرح الأنظمة الاستبدادية الجديدة إلى الميدان لا يتناغم ومنطق العولمة. والنظام مجبر على الانفتاح أمام حشود الشعب وطلباته، لا أمام أحلاف الدول. هذا ما يتطلب بدوره أخذ النصيب الوافي من التعددية والديمقراطية.

أما إذا حاولنا سرد الحلول اللازمة للمشاكل التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط:

1 – إن الإتيان بالحلول الثابتة والجذرية من طرف الشعوب هو الحل الوحيد والأكثر واقعية لتجاوز وضع الاختناق والفضي. والعمل بقوانين الديمقراطية العصرية المعتمدة على الحقوق والحريات الأساسية، يشكل الأسلوب الأصح لتجاوز الفوضى واللاحل في الشرق الأوسط. كما أن تطوير البنى الاجتماعية على هذه الأسس ضرورة تفرض ذاتها على البنى السياسية والاقتصادية في المنطقة. وبينما ستظهر مطالب الشعوب في الديمقراطية والحرية، وستفرض نفسها كموضوع أساسي للنقاش، فلا المداخلة الخارجية، ولا الاختناق يمثلان الحل لشعوب الشرق الأوسط والنظام على حد سواء.

2 – سيكون ترسيخ الحلول الجذرية الطويلة الأمد ممكناً بتعزيز وتحقيق حقوق الإنسان والدمقرطة والتنمية الاقتصادية داخل المجتمعات والدول الشرق أوسطية. هذا ولا غنى لنا عن إنعاش الأيكولوجيا عبر إعادة إخصاب الأراضي ونشر الغابات تجاه عملية التآكل والتعرية الجارية. وهذا ما يعني العودة مجدداً إلى المفهوم المفقود للطبيعة الحيوية والمقدسة.

3 – هذا ولن تتم إزالة الدولة القومية من الميدان، ولكن، من غير الممكن أن تبقى كما هي عليه. أي، لا مهرب من إعادة موقعة الدول القومية في مرحلة العولمة الجديدة. كما أن مصطلح "دمقرطة الدولة" ليس بمصطلح صائب. أما الصواب فهو "حساسية الدولة تجاه الديمقراطية". والحساسية تعني القبول والاعتراف بالذهنية الديمقراطية، وبالبناء والممارسات الديمقراطية. ووجود الديمقراطية يعني الحد من نطاق الدولة وتحجيمها. وهكذا، يمكن أن تتواجد الدولة والديمقراطية معاً. وهكذا يمكن تسمية عصرنا بالانتقال من الدولة إلى الديمقراطية.

4 – أما من الناحية الاجتماعية، فتبرز ضرورة تحقيق "الانكسار الجنسي الثالث الأكبر" على حساب الرجل فيما يخص قضية حرية المرأة. ولا يمكن لأي طلب في الحرية والمساواة أن يكتسب معناه أو يتحقق، ما لم تتحقق المساواة الجنسية الاجتماعية. كما تتمثل الخطوة الأولى على درب حرية المرأة في إيصالها إلى حالة قوة عملياتية جوهرية، والابتعاد عن المواقف التملكية المفروضة عليها. ومن المستحيل تحرير كافة الشرائح الاجتماعية، ما لم تترسخ الحرية الفردية عموماً، دون التمييز بين الجنسين.

5 – الثورة الذهنية المرتبطة بالقيم المعنوية والأخلاقية شرط أساسي من أجل تخطي مؤسسات المجتمع القائمة المتحولة إلى عقد كأداء، وإعادة بنائها من جديد، بحيث تملأ فحواها بواقفها الذاتي الخاص، إلى جانب استخدامها الصياغات والأشكال الغربية. المقصود بالثورة الذهنية هو وعي المجتمع الحر وعقيدته. والوعي ليس مجرد معرفة المجريات والحوادث، بل معرفة كيفية العمل إزاءها أيضاً. في حين أن العقيدة تعني إيمان المرء بما يعرفه، وقيامه بمتطلباته.

6 – يرتبط ذلك عن كُتب بالأخلاق كقوة للسير في الوجهة التي ينورها الوعي.

7 – إن خوض صراع ذهني صائب سيكون بتحليل الطرائق الدينية، والبحث والتدقيق في تأثير الإسلام المنتعش مجدداً في المجتمع.

8 – كذلك هو الأمر بالنسبة للقومية، وضرورة فهم كيفية نشوئها وانتشارها كضرب من ضروب الإثنية المعاصرة.

9 – إن تطهير مجتمع الشرق الأوسط من العنف مشكلة منوطة عن كُتب بالتعليم الشامل الأقصى. والشرط الأولي لإحراز النجاح هو تطبيق العنف في الظروف الاضطرارية فقط، بشرط الحصول على النتائج المرجوة. بناء عليه، يرتبط حل المشكلة العربية – الإسرائيلية بتعزيز واستتباب الأمن والدمقرطة في المنطقة.

10 – تبرز أهمية معالجة مشكلة حرية الشعوب الشرق أوسطية هنا بالارتباط بالتقاليد التاريخية من حيث التكامل والتسلسل الحلقاتي. المهم هنا هو تحديد الزمان التاريخي ضمن مضمار حريته. فتاريخ الحرية الاجتماعية في المنطقة كثيف وعريق، ويلزمه تسليط الضوء عليه، فالعشب لا ينمو إلا على جذره. والحرية الاجتماعية تتنافى والأنشطة المتمحورة حول الدولة، وتطابق التمحور حول الديمقراطية كسياسة خارجة عن نطاق الدولة.

11 – يرتبط حل المشكلة العربية – الإسرائيلية بتعزيز واستتباب الأمن والسلام والدمقرطة، وبظهور مجموعة القواد الديمقراطيين في المنطقة. والقول بحل القضية الفلسطينية – الإسرائيلية أولاً يحمل بين طياته مخاطر تأجيلها خمسين عاماً أحر، وسيقود إلى تعزيز الذهنية والبنى المتزمتة. إلا أن الشروط الداخلية والخارجية تمنح الفرص السانحة للتوجه صوب الحل الديمقراطي.

12 - لقد ولجنا مرحلة يستحيل فيها إدارة الكرد كما كان في الماضي. وسُتسرّع التأثيرات الداخلية والخارجية المتزايدة من فرص تفكيك الظاهرة الكردية وحلها. أما بالنسبة لوجهة الحل المحتمل وكيفية حصوله، فهذا ما ستحدده وتيرة وماهية وخصائص القوى المتدخلة في الممارسة العملية. فالإصرار على الدولة الفيدرالية الكردية في العراق، سيفني أنموذج الدولة القومية المركزية المتصلبة في المنطقة. وقد يفضي إلى التسريع من الاتجاه صوب فيدرالية عامة أكثر ملاءمة لتاريخ الشرق الأوسط، ولو خارج إرادتهم. لكن، هل ستتحقق هذه المرحلة بتصادم القوميتين، أم ستتجه نحو الحل بالوفاقات الديمقراطية؟ هذا هو السؤال المصيري الذي يحتل جدول الأعمال ويكون حديث الساعة الساخن.

خلاصة، يمكن رسم ثلاثة سيناريوهات في موضوع النفاذ من فوضى الشرق الأوسط والانتقال إلى عصر الحضارة الديمقراطية: أولها؛ ستسعى بلدان المنطقة وموالمها إلى الإصرار على نموذج الدولة القومية سياسياً واقتصادياً. ولكن هذا عسير بسبب بطلان التوازنات القديمة وخللها، وبسبب التحامل الأمريكي بطرازه الإمبراطوري. لذا، تبرز أهمية التحول الاقتصادي والسياسي والثقافي كضرورة عاجلة. ويُنتظر التحاق الرأسمالية المللية بالنظام بزيادة أسعارها وعبر الدعايات الإعلامية المستساعة بين الجماهير. ولكنها مجرد محاولات سطحية وعقيمة، وأساليب ديماغوجية مخادعة.

ثانيها؛ هو عملية إعادة البناء في ظل الثقل الأمريكي. وسيبرز احتمال هذا السيناريو في حال استمرت أمريكا في إصرارها على المنطقة. لكن البنى الموجودة في الشرق الأوسط تستدعي تطويرها بشكل مغاير تماماً، حيث يتمثل المنطق الأولي لعملية إعادة البناء هنا في التوجه نحو الليبرالية في الميدان الاقتصادي، وحرية المرأة في الميدان الاجتماعي، والدمقرطة البرجوازية في الميدان السياسي حسب النظام القائم. أي أنه خيار النظام المختلط الديمقراطي المحدود والعملي. وهذه العملية أشبه بالوضع الوسطي بين الدولة القومية والاستعمار الحديث. ويكمن الجانب الأضعف في هذا السيناريو في المشقة البالغة لتنفيذه بإرادة النظام الأحادية الجانب. حيث سيكره على التنازلات أمام الدول القومية القديمة، وأمام المطالب المتزايدة للمعارضة الاجتماعية.

أما السيناريو الثالث، فهو اليوتوبيا المعنية بالمستقبل، وهو بناء المجتمع الديمقراطي والتحرري الجنسي والأيكولوجي للشعوب، بحيث لا يهدف إلى الدولة، ويولي الأولوية للأخلاق. وقد يزداد تأثير القوى الشعبية، ويشل تأثير قوى الدولة القومية القلبية تدريجياً. وقد نشهد تجربة غريبة بين كل من الديمقراطية ذات الأرضية الشعبية، والديمقراطية ذات أرضية الدولة البرجوازية. المهم هو عدم الدخول في مقاومة عمياء، ولا في وفاق لا مبدئي، وعدم تكبد الخسائر الكلية في حال التطلع إلى الربح الكلي.

قد تطبق هذه السيناريوهات الثلاثة بشكل متداخل وبخيارات أغنى خلال ربع قرن. ولكن المهم هو كيفية تطوير سيناريوهات القوى الشعبية الكادحة ذات الأرضية الاجتماعية. إن تعلم الشعوب ومختلف المجموعات الحرة كيفية تطويرها لديمقراطياتها الداخلية، وتحقيقها حريتها الجنسية الاجتماعية، وتلبيتها احتياجات المجتمع الأيكولوجي، سيقربنا أكثر من هذا المجتمع وديمقراطيته.

باختصار، يمكننا القول أن سوريا تتميز بأهمية كبرى بالنسبة لعملية الديمقراطية، باعتبارها عضو استراتيجي هام في الساحة العربية والشرق أوسطية على السواء. ولكن، من العسير القول بوجود الديمقراطية الحقيقية فيها. لذا، نتواجد سوريا الآن على مشارف مفترق حقيقي. فإذا لم تسرع من خطواتها في الديمقراطية عبر الإصلاحات، فقد تقع في حالة تكون فيها عراقاً ثانياً. بإمكان الديمقراطية والسلام أن يحققا تحولات النظام الموجود في سوريا، دون اللجوء إلى العنف. أما دور كرد سوريا، فهو قابل لتأمين فرص التحول الديمقراطي الليبرالي، أكثر من قربه إلى كرد العراق. والتقرب الحساس للدولة السورية هو الذي سيحدد ذلك.

أما العراق، الذي يتم استهلاك قدراته الثقافية والاجتماعية في صراع متخلف عن العصر، نتيجة لتحكم القوى الخارجية بما يتناسب وسياساتها ومصالحها على حساب إرادته ومصالحه؛ فهو مرشح أكثر من غيره ليكون مختبراً للديمقراطية بين العرب، بل وحتى في عموم الشرق الأوسط، وذلك انطلاقاً من احتضانه كافة الظواهر الإثنية والدينية والمذهبية والسياسية والاجتماعية الموجودة في المنطقة. سيبلغ هذا البلد منزلة استراتيجية بالنسبة للديمقراطية، حصيلة مبادرات الديمقراطية المتزايدة لدى مختلف المجموعات السلفية الإثنية والمذهبية والاجتماعية. هذا وسيتمخض إصرار الكرد على الكونفدرالية الديمقراطية فيها عن نتائج مهمة تتخطى وجودهم لتشمل المنطقة برمتها.

وفيما يتعلق بالديمقراطية في إيران، فستفرض نفسها أكثر. حيث تزداد مشقات تقاليد الدولة الكلاسيكية في مواصلة تناغمها مع العصر. كما يزداد الحماس الديمقراطي بين صفوف الشعب الإيراني. وإيران أقرب إلى الفيدرالية منها إلى الانقسام. وإذا ما التحم حنين الشعب مع كيان الكونفدرالية العصرية، فقد تغدو إيران كونفدرالية ديمقراطية هي الأقوى في المنطقة. هذا وبمقدورها تطهير ذاتها من أمراض تجربة المعارضة المتعددة الطابع، لتطور بذلك ديمقراطية مبدئية.

ضمن هذا الإطار، يتميز التقرب الواقعي من الظاهرة الكردية بأهمية قصوى. فالفوضى التي سادت العراق تنبع من المشكلة الكردية، ولم يتم الجزم بكيفية تخطيها. وقدرة الحضارة الغربية على حلها غير كافية. كما تُبذل المساعي مرة أخرى لإيجاد مخرج لها عبر المشاريع الكبرى الدولية. من جانب آخر، تزداد المجريات المناقضة للأهداف المرتاة في الظاهرة المسماة بـ"الإرهاب". رغم كل ذلك، ثمة أمل في بزوغ فجر الحرية!

- على الصعيد الكردستاني:

يدخل الكرد مرحلة الفوضى على الدوام وهم مثقلين بوطأة تقاليد ثقافة المجازر السلبية الساحقة في الأزمات المتفاقمة. وإذا لم يوجّهوا بسلوك بناء ونبيه، فقد يتحولون بكل سهولة إلى عنصر صراع واشتباك يفوق في حدته ما عليه مأساة الصراع العربي - الإسرائيلي. فخصائصهم الاجتماعية المشوهة والتمزقة تحت وطأة الدول السلطوية الاستبدادية تجعلهم قابلين للتأثر بأي عامل خارجي. وقد باتوا يفهمون توجيههم على هذا المنوال كقدر تقليدي محتوم، أو براديجما ثابتة لا تتغير. إلا أن المرحلة تزداد حساسية وحرماً مع بدء إراج الولايات المتحدة الأمريكية الكرد في جدول أعمالها كعنصر أساسي في مشروعها الجديد المتعلق بالشرق الأوسط، وكأنها بسياساتها الانعطافية والملتوية الفظة تفرض حدثاً مجهول النهاية. ولا يتبقى أمام الاتحاد الأوروبي سوى اقتفاء هذه المرحلة ببطء شديد وبعقلانية حسب متطلبات الربح والمنفعة، ذلك أن مفهوم الدولة التسلطوية الاستبدادية لا يحتوي تقاليد النظر إلى الكرد بعين الصداقة، أو كظاهرة منفردة بذاتها. هذا إلى جانب وجود التقاليد الخيانية والنزعة العائلية لدى الكرد. ومن ضرورات سماتهم تلك أن يوازرها مفاهيم الدولة السلطوية المحلية، بقدر ما يتواطون مع الأسياد الإمبراليين الجدد بشكل غير مبدئي، ودون أي تردد.

لم يتبقَّ في الواقع سوى ظاهرة كردية مشتتة ومحدودة، و عناصر عائلية تعرضت لمجازر في الذهن والبنية، جعلتها تتجاوز حدود الجهالة المألوفة. فيقدر ما يمكن استغلال الكردي بأسلوب وحشي، يُعدُّ في نفس الوقت وسيلة مساعدة ومساندة قصوى في بناء الشرق الأوسط بما يستحق العيش فيه. وإذا ما فُح الكرد في إعطاء الجواب على سؤال "كيف أكون ذاتي؟" بمضمون ديمقراطي، فسيكونون إحدى أهم القوى الريادية في النفاذ من الفوضى العارمة بتفوق، وس يتغلبون على تهاويات شعوب المنطقة ومساراتها المقلوبة، وسيتمكنون من وضع حد للإحصائيات الدموية القائمة منذ خمس آلاف سنة، ليفقدوا أهم المساهمات في نمو وازدهار عصر حرية الشعوب. وفي حال العكس، لن ينجوا من لعب دورهم كقوة ملحوظة في سياسة "القتل والافتتال" في عموم المنطقة. وإذا ما القينا نظرة على الألاعيب الممارسة في الدولتين الإسرائيلية والفلسطينية، فإن التنبؤ بمستقبل الألعيب "الدولة الكردية" لن يتطلب من المرء أن يكون كاهناً. ولأول مرة يحدد وضع الكرد مع الدول الإقليمية ضمن استراتيجية المنطقة. يجب فهم وإدراك أن اللاحل الناتج عن انهيار الأنظمة التقليدية، والاستقرار الذي تخلقه القوى الخارجية سيحددان مصير الشعب الكردي وشعوب المنطقة.

إن إصرار الأنظمة الإقليمية على اللاحل، وتزمتها الشوفيني، وإبرام الاتفاقيات والتحالفات فيما بينها لتهميش دور المجتمع الكردي وإبقائه خارج دائرة الصراع، يعمق الأزمة التي تعيشها الأنظمة، ويقدم الحجج للتدخلات الخارجية وتكرار عراق ثان. فتركيا الوافقة على عبئة الاتحاد الأوروبي لأكثر من أربعين عاماً، لن تستطيع دخوله بدون حل القضية الكردية. والتحول الاستراتيجي لـPKK وصولاً إلى مؤتمر الشعب، وتطويره للمشاريع والبرامج التي تتخذ من الديمقراطية والمعايير العصرية أساساً لنضاله، يفشل جميع المؤامرات والمراوغات للحكومات التركية المتعاقبة، ولا يترك مجالاً لتجاوز النظام لأزمته دون تناول القضية الكردية بشكل سليم وواقعي.

تحافظ القضية في شمال كردستان على دورها الاستراتيجي والأساسي في تطوير الحل الديمقراطي للقضية الكردية في عموم كردستان. والفرصة التي يحظى بها جنوب كردستان لا تلغي الأهمية الاستراتيجية لحل المسألة الكردية في تركيا. فتطور قواها التنظيمية السياسية والاجتماعية المعتمدة على أسلوب الحل الديمقراطي، ومشاركة المجتمع في التحولات الجارية، واكتسابه وعياً كردستانياً، واتباعه أسلوب الدفاع المشروع، وتجاوزه للقومية والتصبيبة؛ يزيد من أهمية دورها، بحيث تصبح سندا وقوة لجميع الحركات الديمقراطية في المنطقة. يجب رؤية أهمية ظهور الحل في تركيا، والذي بدوره سيؤدي إلى إضعاف الجبهة المعارضة للحل الديمقراطي في دول المنطقة بشكل كبير.

وجنوب كردستان، الذي يُعتبر ما تم تحقيقه فيه مكسباً للکرد عموماً، ونتيجة لنضال الكرد في مجمل أجزاء كردستان؛ يجد نفسه في قلب الأزمة والتحويلات الساخنة، وفي موقع مسؤول تجاه القضية الكردية عموماً مع تقدم القضية الكردية. إلا إن عدم تجاوز القوى السياسية الكردية للقومية البدائية والحزبية الضيقة، وضعفها في فهم تناقضات العصر، يضعف الدور الفاعل للظروف المواتية في هذا الجزء في تطوير الحل والاستقرار في الأجزاء الأخرى. إن اتساع الهوة بين الشعوب، وظهور ردود الأفعال المتطرفة لدى العرب ناتج عن مستجدات القضية الكردية في العراق بموجب المداخل الخارجية، وعن ضعف الطرح الديمقراطي، وعدم تجاوز الذهنية القديمة للقوى والأحزاب السياسية الكردية والعربية بالشكل المطلوب. بالمقابل، فإن الواقع والمعطيات الجديدة تفرض التغيير والتحول لدى مجمل القوى في هذا الجزء بما يتناسب مع مهامها تجاه القضية الكردية عموماً. ولظهور وبروز قوى وتيارات كردستانية ديمقراطية جديدة في جنوب كردستان والعراق، والتي تعي ضرورة الحل الديمقراطي، وتدرك أهمية تجاوز القومية البدائية والتعصبية الدينية والطائفية؛ دور هام في هذه المرحلة، ويشكل توازناً مستقبلياً لصالح تطور النظام الديمقراطي في العراق والمنطقة.

أما النظام الإيراني، الذي يتحرك بحذر كبير وفق التغييرات الحاصلة في المنطقة والعراق، فيستمر في سياسته المحافظة، وكأنه يفضل إرغام الكرد في شرق كردستان على أن يصبحوا العوبة في يده. ويشترك النظام الإيراني بفاعلية في الاتفاقيات الجارية بين دول المنطقة لإجهاض التطور الحر للمجتمع الكردي، وكأن به يحاول منع الكرد من أن يكونوا جسراً لفرض الحل والتحويلات على المجتمع الإيراني. بينما تشكل القوى السياسية والاجتماعية الديمقراطية المتصاعدة في المجتمع الكردي مصدر قلق بالنسبة للنظام المحافظ والذهنية التقليدية، وعاملاً مهماً في تحقيق تطلعات الشعب الكردي في الحرية والديمقراطية. فظهور الأحزاب الكردستانية الديمقراطية يمثل تحولا استراتيجياً على صعيد الحل الديمقراطي للقضية الكردية في ذلك الجزء.

هكذا، يمكننا القول أنه تشكلت ثلاث مجموعات كردية: أولاً؛ الكرد التابعون لأمريكا والاتحاد الأوروبي وإسرائيل، وهم شرائح الطبقة العليا القديمة نصف الإقطاعية – نصف البرجوازية، والمتجهة نحو الانتقال إلى البرجوازية. والدولة الكردية الفيدرالية في جنوب كردستان تشكل حالياً برنامجهم السياسي الأولي. ثانياً؛ الكرد القادمون على خدمة قوى الأمن لدى الدول القومية الفاتحة العربية والتركية والفارسية، بغرض الحظي بالنفوذ والسلطة المحلية، لا غير. ثالثاً؛ الكرد المرتبطون بـPKK، والملفون حوله بوعي وعواطف وطنية وديمقراطية، وهدفهم ديمقراطية وحرية كردستان.

يشكل هذا التمايز الثلاثي، بعلاقاته وتناقضاته الكثيفة، رحماً للعديد من الكيانات. مقابل ذلك، تتبدى منذ الآن بوادر تنازع ثلاث قوى على كردستان: أولها؛ أمريكا وإسرائيل والمتواطئون معها من الكرد. ثانياً؛ القوى التركية والإيرانية والعربية القابلية، مع بضعة من الميليشيات الكردية والشرائح البرجوازية الكومبرادورية العشائرية المتواطئة. أما ثالثها، وهي الأرجح، فتتألف من الكادحين الفقراء والوطنيين والديمقراطيين من أبناء الشعب. هذه أول مرة يحصل فيها تمايز كهذا.

وإذا ما حاولنا إيجاز خصائص المشاكل التي يعانها الكرد في المنطقة:

1 – لعب الشعب الكردي دوراً هاماً وأساسياً في ماضي وحاضر الشرق الأوسط. وهو يمثل الركيزة الأساسية في توازنات الصراعات القائمة في هذه المرحلة. وهو مرشح للعب دور مركزي في تحديد شكل ونموذج النظام في الفترة القادمة، لأنه الأكثر تضرراً من النظام القائم، حيث تم إنكاره لمراحل طويلة على المستويين الإقليمي والعالمي، وتعرض للقمع والاضطهاد والإبادة الجماعية على مرأى ومسمع المجتمع الدولي، ولم يعط أية فرصة للتطور الحر. فالاتحاد الأوروبي ومؤسسات حقوق الإنسان تغض النظر بشكل مخجل عن الحقوق الأساسية للشعب الكردي. وجميع الحقوق المُعترف بها للشعوب الأخرى تم تجريده منها. وكل عملية ديمقراطية قام بها الكرد دفاعاً عن حقهم نُعتت بالإرهاب وجوبت بالقمع والإبادة الجماعية.

2 – ربما كانت كلمة الكرد وكردستان متميزة بتدكرها كاسم لأقدم شعب وموطنه في التاريخ. لكنها طالما استُخدمت بمضمون جيوتقافي، لا سياسي. ومع إصدار قرار تأسيس الدولة الفيدرالية في كردستان العراق، بل ومع المستجدات السياسية التي أفرزها PKK، يبدو أن كلمة كردستان ستظهر أمامنا كثيراً بمعناها الاجتماعي والسياسي في الساحتين الدولية والإقليمية.

3 – أسفرت المكانة الجيوتقافية والاستراتيجية لكردستان عن تحولها إلى وطن مورست عليه أشد أنواع الصراع والحرب والإرهاب (العنف الهادف إلى إدارة الناس بالترهيب). ويتمثل أحد أخطر الأشكال الفاشية في مفهوم الإنكار الذي مفاده: "سيتم قبولك بقدر ما تكون منتمياً

للقومية والمذهب الحاكمين، وبقدر إنكارك ذاتك". هذا وتشكل الصراعات والحروب وممارسات الإرهاب المطبقة في كردستان حلفاً سلطوياً خاصاً، يعمل على عجن كل أنسجة المجتمع، ومن ثم إعطائه الشكل المراد. والمسؤول هو أجهزة العنف التي تعمل على الحفاظ على السلطة في الماضي والحاضر.

4 – الصهر هو إحدى السياسات الاجتماعية التي تلجأ إليها أحلاف الحرب والسلطة. ويتمثل الهدف الأولي منه في تهميش اللغة المحلية، وتفعيل اللغة الحاكمة عوضاً عنها، بغرض تجريد الطرف القابع تحت الهيمنة من كافة قدراته في المقاومة والصمود. وإذا كانت اللغة المحلية لم تبلغ بعد مستوى اللغة المدونة، فالمال الذي ينتظرها هو السواد الحالك. هذا وقد حوّلت الكردية إلى حالة تكتنفها الظنون والريبة، وغدت موضوع تهمة وإجرام، لتتحول إلى "علم جريمة" قائم بذاته. يطبّق الصهر في جميع المؤسسات الاجتماعية المتشكلة على يد السلطة ذاتها، حيث تعاش عملية الأقامة والمطابقة في جميع المستويات، حسب الواقع المؤسساتي للبلد أو الدين أو المجموعة أو الزمرة المهيمنة. فكلما تم تعريف الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والذهنية بشكل رسمي، وعُمل على صونها قانونياً؛ كلما تعرضت مؤسسات الأقليات والفئات المغلوبة الأخرى للصهر الإرغامي أو الطوعي، لتحتل أماكنها ضمن رسمياتها. وبقدر ما ينشط القمع والمنفعة الاقتصادية والسياسية، يقوم الصهر بلعب دوره بنفس النسبة.

5 – المرأة والرجل والأطفال في مؤسسة العائلة هم من أكثر العناصر المعانية من الانسداد في النظام. فبينما لم تتخطّ العائلة نمط المعاملات الإقطاعية القديمة، نراها محاصرة بالعلاقات الرأسمالية المحقفة، لتتحول المعيشة فيها إلى سجن بكل معنى الكلمة. ورغم تقديس العائلة في كردستان، إلا إنها تفتقر إلى المستوى التحرري، وتعاني من التدهور الاقتصادي وغياب التعليم ومشاكل الصحة، مما يقودها ذلك إلى الانحصار في مكبس حقيقي. وما ظاهرة جرائم الشرف إلا تعبيراً رمزياً عن الحالة التي آلت إليها الحياة العامة.

6 – تتميز الأغوية المتطورة في العصور الوسطى بمرتبة خاصة في الأستقرارية الكردية. يُعرف الأغا بقساوته، في حين يدير رئيس العشيرة شؤونها اعتماداً على أوامر القرابة. أما مؤسسة المشيخة، فقد قبل بها بالأغلب كتقاليد عربية. إنها مؤسسة ناجمة عن التأثير الديني. وغالباً ما تمثل ثقافة العصور الوسطى، إلى جانب أرضيتها الاقتصادية. ولها جوانب مشابهة لزعم الطريقة الدينية. بالإمكان نعت كل من رئيس العشيرة وأغا القرية وشيخ الدين والطريقة الدينية بالطبقات الكردية الحاكمة في العصور الوسطى.

7 – اتبع التحول القومي الكردي مساراً متناقضاً في داخله، حيث لم يبرّ فرصة التطور ضمن حدود لغته وثقافته في أطراف السوق المشتركة. فالتمردات وممارسات القمع والاضطهاد لم تسمح لها بذلك. وقد أسفر انكسار المقاومات عن بروز مستوى شديد التخلف بسبب عجزها عن التحول إلى أحزاب وحركات وطنية معاصرة. هذا ولم تقدم أية مساهمة قيمة للتطوير الكردي.

يخوض التحول القومي الكردي أسلوبين متداخلين في يومنا. أولهما هو درب الشريحة نصف الإقطاعية – نصف البرجوازية الكردية الحاكمة القومية البدائية، والمتجسد في الدولة الكردية الفيدرالية، التي يقوم النظام الرأسمالي بموازرتها وإعداد منهاجها حالياً. وثانيهما هو درب الشعب الكردي الكادح، الهادف إلى أن يكون أمة ديمقراطية وتحررية، والمعتمد أساساً على قوته الذاتية. وبينما تُستخدم الأناصر الإقطاعية والدينية والعشائرية المتخلفة والمعتمدة على المصالح في الدرب الأول، يُعمل في الدرب الثاني أساساً بالأناصر الديمقراطية والتحررية والمتساوية، المتخاطبة إطار العشائرية الضيقة، وغير المعتمدة على الاتجاهات الإقطاعية أو الدينية. وفي حين يسعى الدرب الأول بالغالب إلى الريادة في جنوب كردستان ضمن ظروف الاحتلال الأمريكي، يسعى الدرب الثاني إلى الريادة في سيادة الديمقراطية في المنطقة اعتماداً على قواه الذاتية.

8 – الأيديولوجيا الرسمية وسيلة لصون الوضع القائم لسلطة الدولة الموجودة في المجتمع، وأداة لإضفاء المشروعية عليها. وهي أداة خلق الذهنية وتطبيقها، بغرض حظي سلطة الدولة بالمصادقة الأحادية الجانب ومواصلة وجودها. كما أنها تُسخر في خدمة إضفاء المشروعية على جوهر العنف للسلطة، والعمل على بسط نفوذه، وإكسابه أحقيته، وتفرغ كل سيلم أو تعاضد اجتماعي محتمل من جوهره الحقيقي، بل وتشكل دافعاً لظهور المزاعم المضادة، وتكثر من دعواتها إلى أجواء مشحونة بالتنازع والعنف. وهذا ما يقود إلى فتح المجال أمام الأيديولوجيات والبنى المضادة، والإبقاء على المجتمع في حالة من التوتر والحزازية والاشتباك. هذا وتعد القومية البرجوازية ثاني أكبر شكل للأيديولوجيا الرسمية. وهي ضرب من الدين العصري، حيث أدت دوراً مؤثراً في امتصاص التناقضات الاجتماعية وإخمادها، ونقل البرجوازية الحديثة العهد إلى طوابق الدولة، وجعلها صاحبة سوق مشتركة، وترتيب الاعتداءات على أراضي الأقوام والإثنيات الأخرى.

يتجسد الهدف الأولي للأيديولوجيات الرسمية في كردستان في تكوين سلسلة من الفرضيات القائلة بأنه لا وجود لظاهرة تسمى بالکرد، وإن وُجِدَتْ فهي غير مهمة، وإن كانت مهمة فكشف النقاب عنها أمر بالغ الخطورة. هذا وتمتد الأيديولوجيات الرسمية حتى راهنا متقمصة أشكالاً مختلفة، وكأنها حلقات سلسلة متتالية لا تعرف الانقطاع. فالعرب يزعمون أنهم فاتحو الإسلام. والفُرس يبدون واثقين من أنهم أصحاب كل شيء عائد للکرد. أما الأتراك، فيزعمون بفتحهم لكردستان كجزء من بلاد الأناضول قبل ألف عام. أما الزعم الآخر للأيديولوجيات الرسمية، فيتعلق بإمكانية أن يكون مصطلح الكرد وكردستان ذريعة للانفصالية الخطيرة والإرهابية. تسعى الأيديولوجيا هنا إلى القيام بفاعلية أخطر من المجازر ذاتها، فالناكر للشيء، بمقدوره أن يقضي عليه أيضاً.

9 – غدا الإسلام السياسي سلطة قائمة حصيلة السياسة الدينية الممارسة منذ زمن طويل. ويغلب الشكل السني النقشبندي على الإسلام السياسي المهيم في كردستان. إنه ضرب من السعي لملء الثغرات الأيديولوجية بالنقشبندية المدعومة من قبل أمريكا وأوروبا في نشاطاتها نصف العلنية.

10 – تلعب الأحزاب السياسية والمؤسسات شبه السياسية دورها كجناح دعائي لهذه الآليات إزاء الشعب. وهي تُعتبر قبول مطالب الشعب كسياسة من الأعمال الزائدة وغير الضرورية. فالحزب الأفضل هو ذلك الذي يمثل الدولة بأحسن الأحوال، بدلاً من حمله إرادة المجتمع وتمثيله إياها. حتى مؤسسات المجتمع المدني تأخذ الدولة أساساً، بدلاً من الحد من إطار سلطة الدولة، وتستمر في إدراج مطالب الفرد والمجتمع في المرتبة الثانية.

11 – يأخذ الاقتصاد أيضاً نصيبه من ممارسة السلطة هذه. فهو ساحة نشاط تتم تسويتها حسب منافع السلطة كلياً. والأخيرة هي التي تحدد الاقتصاد، لا العكس. وهكذا تطبّق على الكردي ممارسات اقتصادية محقفة، بحيث يحدّد له السبيل الوحيد لتلبية احتياجاته الضرورية بالارتباط بسلطات الدولة.

12 – يتصدر القانون قائمة المؤسسات المتصرفة بما يناقض جوهر القضاء كلياً. حيث تم تجريم مئات الآلاف من الأشخاص ومساءلتهم ومحاكمتهم، بل وحتى إعدامهم بقرار أحادي الجانب حصيلة الممارسات الفاشية المحضة، ليتحول القانون إلى مؤسسة غير عادلة إطلاقاً. أما إذا ما سعينا لاختزال خصائص الحلول المرتقبة على الصعيد الكردستاني في المنطقة:

- 1 – سيكتسب الشعب الكردي القوة اللازمة بعد كل ما تعرض له من تمزق وتشنت وإنكار، وذلك كي يصبح سنداً وملهماً لأخوة الشعوب وترباطها. فالمجتمع الكردي صاحب ديناميكية فعالة في تطور الحل الديمقراطي في الشرق الأوسط. هنا يبرز دور الأحزاب والحركات الكردية الديمقراطية في تحمل مسؤولياتها لخلق وإيجاد البناء الجديد المعتمد على الفكر والأخلاق، والوصول إلى العملية الديمقراطية.
- 2 – بدأ رفع الستار عن واقع الشعب الكردي في النصف الثاني من القرن العشرين عبر الجدالات الدائرة بين المتتورين. وبرز اختلاف الشعب الكردي وتمايزه بتطور ذي بعدين متداخلين، حيث تطور بالانقطاع عن المفهوم القومي الشوفيني من جانب، وبالانفصال عن القومية الكردية البدائية من جانب ثان. لم يكن ذلك سهلاً، بل استلزم القدرة الثقافية والتنظيم كضرورة حتمية. وهذا ما قاد بدوره إلى المقاومة.
- 3 – الإدارة الذاتية الديمقراطية في غربي كردستان تعني انتخاب ومراقبة الشعب لمرشحيه المكلفين بالبحث عن متطلباتهم الاجتماعية المشتركة، وفي مقدمتها المطالب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والرد عليها خلال فترات متعاقبة منتظمة. فالدولة لا تعنى بالديمقراطية، وهي لا تقدر سوى على إبداء الاحترام اللازم لإرادة الشعب الديمقراطية. وهذا ما يمكن صياغته على الشكل: "إدارة ذاتية ديمقراطية + دولة سوريا كسلطة عامة". وإذا ما عممنا ذلك على الدول الأخرى: "إدارة ذاتية ديمقراطية في كردستان + دول تركيا، إيران، العراق وسوريا كسلطة عامة". وعلى منطقة الشرق الأوسط، فيمكننا صياغته على الشكل التالي: "دمقرطة الشرق الأوسط + حساسية الدولة إزاء الديمقراطية = حرية كردستان". وبمعنى آخر: "إدارة ذاتية ديمقراطية في كردستان = كونفدرالية الشرق الأوسط الديمقراطية = المؤتمر الديمقراطي العالمي".
- 4 – تتعدى عملية دمقرطة كردستان كونها مجرد قضية قانونية، لتكون مشروعاً اجتماعياً شاملاً يتضمن تكوين الشرائح الاجتماعية لإرادتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأسسها، وإدارة الشعب شؤونها ومراقبتها. تعد الانتخابات إحدى الوسائل لتعيين هذه الإرادة، ولكن الأهم هو التنظيم الفعال للشعب وعملياته، ليمتد حتى مشاعات القرى والمدن ومجالس المدن وبلدياتها ومؤتمر الشعب العام، وتعبير عن حياة سياسية ديناميكية.
- 5 – تحظى مهمة دمقرطة السياسة بأهمية بارزة في الميدان السياسي. والسياسة الديمقراطية تتطلب أحزاباً ديمقراطية. بالتالي، يعد الانتقال إلى الأحزاب المتمحورة حول القضايا المجتمعية، وإيجاد الوضعية السياسية الملائمة لذلك جزءاً هاماً من عملية الإصلاح السياسي. هذا وثمة حاجة لوجود الإعلام الحر في الميدان السياسي، حيث لا يمكن تحقيق يقظة الدولة تجاه الديمقراطية ودمقرطة الميدان السياسي في حال غياب الإعلام الحر. ثمة ضرورة عاجلة للتسويات الإعلامية في كردستان كحقوق عامة، لا كحقوق فردية. إذ من المهم ألا يكون هناك تمييز لغوي. إلى جانب ذلك، تبرز أهمية الاستفادة من التعليم الرسمي واللغة الأم على حد سواء، وبشكل حر.
- 6 – معلوم أن المؤسسات الإقطاعية عائق جدي أمام الديمقراطية. لذا، تتجلى هنا ضرورة فرض التحول الديمقراطي بأساليب ملائمة على الأغاوية والمشخة والعشائرية والطرانقية، باعتبارها من بقايا العصور الوسطى، ومعرفة للدمقرطة والأخلاق الحرة.
- 7 – إن دراسة العراقل المزروعة أمام مسائل العائلة والمرأة والصحة والتعليم والأخلاق والدين والفن، وإيجاد الحلول لها، يشكل مضمون الإجراءات الأساسية بصدد الميدان السياسي. وهذا ما يندرج في لائحة مسؤوليات الدولة ومنظمات المجتمع المدني، إلى جانب الاعتراف بحرية تنشئة المجتمع بالحركات الفنية الحرة، وإكسابه الأخلاق الحرة وتوعيته بها.
- 8 – أما فيما يتعلق بالميدان الاقتصادي، فتبرز أمماً ضرورة الكف عن تربية المجتمع بالاقتصاد في كردستان، وبالتالي، إزالة هذا الشرك المنسوب. فموارد المجتمع الاقتصادية هي من حق المجتمع، لا الدولة. بناء عليه، سيتم الانتقال من الاقتصاد المعتمد على التبضع والربح إلى الاقتصاد المرتكز إلى قيمة الاستهلاك والمشاركة.
- 9 – ارتباطاً بذلك، سيسود النقاش حول مكانة الدين في حياة المجتمع، وضرورة تنظيفه وتطهيره من عناصره المقيدة، وبالتالي إمراره من الإصلاحات اللازمة، ليتواءم مع العلم والفلسفة العصريين، باعتباره أقدم تقاليد المجتمع ووجدانه.
- 10 – يعد اعتماد طراز الحل الواقعي بأساليب ديمقراطية وسلمية أمراً مصيرياً، بحيث لا يتمركز حول الدولة، ولا يقبل إطلاقاً البقاء في الفوضى العمياء كطراز حياة طويلة الأمد. ويبدو أن أسمى المحاولات تنجسد في التفكير العميق والسامي حول بُناه الخلاقة ومعانيه العميقة، والكفاح لأجلها بحماس وشغف. فالقومية البدائية والاشتراكية المشبودة والتقربات الليبرالية لا تعطي الحل للقضية الكردية في وقتنا الراهن. لذا، فالتجديد الأيديولوجي، واكتساب القوة الذهنية، والبحث عن كيفية الوصول إلى الحل، تعد أموراً ضرورية وحيوية. وهناك حاجة ماسة لإعادة منهجية القضية الكردية، واتباع سياسة لا تمس بالحدود السياسية القائمة، ولا تهدد وجودها، وذلك لتفادي مآسي وآلام جديدة.
- 11 – يمكن اعتبار المعايير السياسية والديمقراطية ومعايير حقوق الإنسان مقياساً أساسياً في حل القضية الكردية، وذلك في سبيل وضع حد فاصل لألوية استثمار الورقة الكردية. إن التوجه نحو الحل عبر تركيبة "الكونفدرالية الديمقراطية – المواطنة الكردية الحرة" الجديدة سيؤمّن الالتحام والتكامل والدمقرطة الحقيقية. هذا ولا يتيح الخيار الديمقراطي وحقوق الإنسان المجال أمام التقرب بشكل مغاير.
- 12 – يمر السلام الحقيقي في الميدان الأيديولوجي من حرية الفكر، التي تمهد لإبراز نقاط الضعف والأخطاء الكامنة في مضمون السلوكيات الأيديولوجية، لتفقد إلى هيمنة السلوكيات الأكثر واقعية. وهكذا يتحقق العطاء الفكري. إن رفع الحصار الأيديولوجي عن الظاهرة الكردية في كردستان، ورفع الحظر عن الوسائل الإعلامية، ليس من دواعي الديمقراطية وحقوق الإنسان فحسب، بل ويؤدي دوراً رئيسياً في خلق إمكانيات وفرص استيعاب المجتمع للحقيقة الواقعة، كي يكون مجتمعاً معلوماً.
- 13 – التحول القومي الكردي الملتف حول المجتمع الديمقراطي والمشاعي والمدني هو أحد الأساليب المعاصرة الأسلم والأصح. فاختلافه عن الحركة الوطنية المتمحورة حول الدولة الكلاسيكية، وإيلاؤه الأولوية لأنشطة المجتمع المدني والدمقرطة الفعالة، عوضاً عن الاعتماد على أساليب حرب التحرير الوطنية الطويلة الأمد؛ سيؤمّن بروز التكوينية الديمقراطية الوطنية. وتزداد أهميته بانضمامه ومشاركته على خلفية حرية المرأة على وجه التخصيص. يتجسد السبيل الأسلم لبلوغ مستوى شعب ديمقراطي في مثل هذا النوع من التحول القومي المنقّى من النعرات القومية، والذي لا يفسح المجال أمام راديكالية الدين، بل يعتمد على التعبير الحر عن الثقافة المحلية، وعلى التحرر الجنسي الاجتماعي، والأنشطة البيئية والأيكولوجية؛ والتميز بأساليبه الخاوية من الانفصالية والعنف. بمقدور هذا التحول القومي الكردي أن يكون مثلاً ذا قيمة علياً ويحتدّى به في الحل ضمن منطقة الشرق الأوسط.
- 14 – أن الأوان كي نعي أن حل المشاكل بالعنف والانفصال ليس سبيلاً واقعياً، ولا حلاً لها. هذا ويعد إفناد الحقائق المللية بارهاب الدولة أمر صعب المنال. الأهم من ذلك هو استيعاب أن الحياة مع قوميات وإثنيات وأديان متعددة قد تكون درباً توصلنا إلى حياة غنية وحيوية، وليست باعثاً مؤثراً للمخاوف والريبة والخسران. ولدى إدراكنا أن الانتماء إلى قوميات وثقافات أخرى لا يستدعي بالضرورة بناء دولة مختلفة، بل يستلزم ديمقراطية كاملة بكل معنى الكلمة؛ سعي حينها، وبصورة أفضل، أنه ما من مشكلة قومية يستعصي علينا حلها. وبقدر

الابتعاد عن الأساليب الإثنية والدينية والقومية الضيقة، وعدم الاهتمام بالأساليب العسكرية، سيكون الحل الديمقراطي الحر والمتساوي للمشاكل الاجتماعية المعقدة في كردستان ممكناً بسلك التحول القومي الديمقراطي. وستلحق الأضرار الجسيمة بكل دولة أو مجموعة اجتماعية أو سياسية معنية بالقضية الكردية، ما لم تقم بالتحليل الصحيح لحقيقة السلطة والحرب التي تعتمد عليها في واقع كردستان. وحروب القرن العشرين أكدت أن كل أنواع التقربات القومية والدينية واليسارية المعتمدة على التعصب؛ لا يمكن أن تشكل الحلول المرتقبة.

خلاصة؛ ستعمل ثلاثة خيارات على البروز بأشكالها المعقدة في خضم فوضى الشرق الأوسط؛ أولها؛ تقاليد الدولة الفاتحة وسياساتها الثابتة القائمة بشأن كردستان. فالنظام السائد سيقاوم المؤثرات المحفزة على التغيير للمرحلة الجديدة، سواء بدوافع داخلية أو خارجية. حيث سيسعى لإنكار الكرد، وإلا، فالهاؤهم بالأجزاء البسيطة. أما سياسته الأساسية، فستتمثل في عدم رفع العصا من على رؤوسهم. قد تسعى النظم العربية والإيرانية والتركية القائمة إلى تصعيد التحالف فيما بينها. ومقابل ذلك، ستوازر أمريكا والاتحاد الأوروبي وإسرائيل القومية الكردية البدائية في كافة أجزاء كردستان، لتصر عليها بالفيديالية. وبينما ستقاوم الدول الإقليمية ذلك، فقد تستخدم القوى التقليدية، وتقوم بتسليح الميليشيات الكردية المتواطئة معها.

الخيار الثاني يتمثل في احتمال بروز سياسات وثوابت جديدة إلى الميدان. فقد تسعى القومية الكردية البدائية إلى النفاذ من الفوضى بتعزيز ميولها في الدولة المستقلة. وفي هذه الحالة، قد تتوطد العلاقات والتحالفات مع أمريكا والاتحاد الأوروبي وإسرائيل. ومقابل ذلك، ستسعى كل من تركيا وإيران وسوريا إلى اتخاذ موقفها باتباعها سياسات مشتركة.

الخيار السياسي الثالث المحتمل هو خيار السلام والحل الديمقراطي في ضوء عملية إعادة البناء. وسيطور مع تجذر عقم السياسات ذات تقاليد الدولة الفاتحة من جهة، وسقم السياسات الكردية القومية البدائية ذات المساندة الأمريكية من جهة أخرى. وهنا تبرز أهمية ولادة ونمو السياسات الديمقراطية السلمية.

وفي هذه المرحلة التاريخية، التي يفرض حل القضية الكردية نفسه فيها أكثر من أي وقت مضى، يلعب الشعب الكردي وحركته التحررية دوراً أساسياً في تجاوز الأزمة المعاشة في الشرق الأوسط وكردستان. ويشكل حزينا، حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، الذي يطرح برنامجاً على أساس الحل الديمقراطي؛ يشكل نواة أساسية لتحقيق الحرية للشعب الكردي في غربي كردستان والتطور الديمقراطي في سوريا عموماً. ويشكل في نفس الوقت جسراً معنوياً ومادياً للقوى الديمقراطية السياسية والاجتماعية في باقي الأجزاء والدول المجاورة. بناء عليه، فحزبنا PYD يهدف إلى صون نهجه في كونفدرالية ديمقراطية كردستانية حرة في ضوء عملية إعادة البناء، وسيصر بعناد على فرض المعادلة: "سوريا ديمقراطية + إدارة ذاتية ديمقراطية في غربي كردستان".

الفصل الثاني

1 - الوضع السوري

لعبت سورية دوراً أساسياً في تطور الحضارة النيوليتية والطبقية وانتقالها إلى المجتمعات الأخرى، وشكلت موزايكاً غنياً بتعدد شعوبها وتنوع ثقافتها. وبالإضافة إلى موقعها الجيوستراتيجي، فقد تحولت إلى ساحة اقتتال وصراع بين الإمبراطوريات والقوى العظمى على مدى التاريخ. وتعرض المجتمع السوري نتيجة ذلك للويلات والمآسي، وتعرضت ثقافته وقيمه الحضارية للسلب والنهب. ورغم ذلك، حافظ المجتمع على مقوماته الحضارية إلى يومنا هذا. ومع دخول سورية تحت الحكم العثماني، بدأ المجتمع السوري بالانكماش، ودخل عصر الانحطاط والتخلف.

تشكلت الدولة السورية نتيجة الحرب الاقتسامية الأولى والثانية، وكثمرة من ثمار المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الفرنسي، والتي شارك فيها جميع أبناء المجتمع السوري (الكرد، العرب، الأشور، السريان، الجركس) ومختلف طوائفه الدينية والمذهبية، إلى أن أجبروا الفرنسيين على الجلاء عن سورية في نهايات الحرب العالمية الثانية. في هذه المرحلة غلب الطابع الليبرالي والتعددية السياسية والثقافية على العلاقات فيما بين المجتمع والنظام والدولة، وخصوصاً في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. تعتبر هذه مرحلة الوحدة المجتمعية والثورات الوطنية ضد الاحتلال، حيث تطور وترسخ فيها الوعي القومي السياسي والتنظيمي متأثراً بالاشتراكية المشيدة والقومية البرجوازية الأوروبية وحركات التحرر العالمية، فتشكلت الأحزاب والتيارات السياسية بمختلف اتجاهاتها وانتماءاتها القومية والمذهبية.

إن سياسة الانتداب التي تهدف إلى خلق أرضية سياسية واقتصادية لربط سورية وجعلها تابعة، جعلت المجتمع يتمتع بهامش من الحرية السياسية والفكرية، ويشهد نهضة ثقافية وفكرية. وتشكلت بالتالي جمعيات وأندية فكرية وثقافية متعددة، وخاصة في المدن الكبرى، بحيث كانت أقرب إلى منابر للحوار الديمقراطي، فكانت تتناول الشؤون الفكرية إلى جانب الحوارات السياسية والثقافية. أما على الصعيد الاجتماعي، فكان المجتمع يزرع تحت تأثير عصر الانحطاط والتخلف، وكانت العلاقات الإقطاعية والعشائرية هي السائدة.

لا يمكن التكلم عن اقتصاد متقدم في تلك المرحلة، بل كان اقتصاداً بدائياً وزراعياً متخلفاً. ورغم ظهور الحاجة إلى التعليم وافتتاح بعض المدارس المحلية، إلى جانب المدارس والمعاهد التعليمية الفرنسية، إلا أن البنية التعليمية كانت هزيلة ومتخلفة ومحدودة جداً، إذ اقتصر على المدن وبعض البلدات القريبة منها، بحيث لم يكن بالإمكان سوى للأغنياء الاستفادة منها، بينما كان الريف، الذي يشكل الغالبية العظمى من المجتمع، يفتقد لأدنى مستويات التعليم.

شارك الشعب الكردي في هذه المرحلة بشكل بارز في الثورات الوطنية، ولعب دوراً مهماً في الحياة الثقافية والسياسية بانتمائه لمختلف التيارات والأحزاب السياسية. كما حظي بمشاركة فعالة في تشكيلات الحكومات المتعاقبة للجمهورية السورية، واستلم مراكز قيادية مختلفة بدءاً من وزارة الدفاع ورئاسة الوزراء إلى رئاسة الجمهورية. وتطور الوعي القومي لديه متأثراً بالتطور العام في سوريا والانتفاضات الكردية في الأجزاء الأخرى من كردستان. وتشكلت الجمعيات والأندية الشبابية الكردية. وتأسس أول حزب سياسي كردي في هذا الجزء خلال هذه الفترة، ووضع برنامجاً الخاص متأثراً بحركات التحرر العالمية، وكرده فعل على تطور القومية العربية وتجاهل القضية الكردية في برامج

ومع وصول الفكر القومي العربي مستوى من النضوج السياسي والتنظيمي الذي مكنه من الاستيلاء على السلطة بعد فترة الوحدة، وانفراده بالحكم حتى جعل منه ملكاً خاصاً به؛ دخلت سورية مرحلة انعطاف حاسم من حيث طبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة ونظام الحكم، ليأخذ شكل نظام الحزب الواحد. سجلت هذه المرحلة تراجعاً كبيراً في مجال حرية الفكر والحقوق السياسية والاجتماعية، فتم إلغاء التعددية السياسية والثقافية، وتجريد المجتمع من حقوقه الأساسية، وتعرضت بنيتة الاجتماعية لعملية الصهر القومي والثقافي في بوتقة القومية العربية والحزبية البعثية، وإخضاعه لقوانين وأنظمة الحزب الواحد والقومية الواحدة والفكر الواحد. وسُحقت وقُمعَت جميع المعارضات بمختلف انتماءاتها وتوجهاتها، وأصبح أي نشاط صادر عن أي طرف غير عربي، ومهما كان بسيطاً، مصدر شك وريبة، وممهوراً بتهمة الارتباط بالخارج والانفصالية. وأصبح كل نشاط خارج إطار الحزب الحاكم، مهما كانت طبيعته حتى ولو على مستوى الأفراد، يعني خطراً على أمن الدولة والمجتمع. ووضِع المجتمع والدولة في خدمة مصالح الحزب الحاكم وأيديولوجيته، فدخل في صراع وتناقض حاد مع المجتمع وحقائقه التاريخية. وفرضت الأجهزة الأمنية هيمنتها على المجتمع ومؤسساته، وصدرت القرارات التعسفية الواحدة تلو الأخرى، وسُنَّت القوانين الاستثنائية والأحكام الجائرة بحق الإثنيات والقوميات الأخرى، وألغيت امتيازات الفرد والمجتمع مقابل تقدم امتيازات السلطة وحزب البعث. هذا بالإضافة إلى سيادة الأحكام العرفية وقانون الطوارئ، مما أدى إلى وصول المجتمع إلى حالة من الاختناق وفقدانه لإرادته في المشاركة في أي تحول أو تغيير كان، وعلى جميع الأصعدة.

استطاعت السلطة السورية الاستفادة بشكل ناجح من توازنات سياسة القطبين في توطيد أركان الدولة القومية العربية اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، وفي تطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي تدريجياً والاعتماد عليه لتشمل جميع أنماط الحياة، بحيث أصبح حزب البعث والدولة القومية نموذجاً مصغراً عن الاتحاد السوفياتي وحزبه ومقلداً إياه. وأصبحت سورية تمثل الجبهة الأمامية في الصراع ضد الرأسمالية متمثلاً في الصراع العربي - الإسرائيلي. وأصبحت لعبة التوازنات هي الاستراتيجية في السياسة السورية، واستطاع النظام سياسته تلك حماية نفسه من الداخل والخارج. وليس خطأ اعتبار المرحلة الممتدة من الستينيات حتى الثمانينيات بمرحلة تكوين الدولة القومية السورية الحديثة، والتي تتمحور حول الأيديولوجية القومية والدوغمانية الإسلامية.

إن سياسة الحزب الواحد والقومية الواحدة والفكر الواحد ألغيت كل أنماط الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية خارج إطار البعث، فحذفت التعددية من القاموس السياسي والدستوري. وأصبحت بذلك جميع الأحزاب السياسية خارجة على القانون، وأجبر أعضاؤها على تحمل القمع والتعرض للاعتقال، أو الهروب والاعتراب عن الوطن، أو الرضوخ والاستسلام. ولما كانت الأحزاب ذات بنية تقليدية غير قادرة على التحول إلى أحزاب تعبر عن الأكثرية، ولم تستطع إيجاد الحلول للمشاكل الاجتماعية العالقة، أو صياغة البرامج المنسجمة مع المعطيات الجديدة، بل وتفتقد للمنهج والأهداف الديمقراطية والتكتيكات النضالية الموضوعية؛ فهي لم تستطع الصمود أمام آلة القمع، فتعرضت للاهتراء والازدراء، بل وحتى التصفية، وفرضت عليها التبعية للنظام.

وعلى الصعيد الاجتماعي، اتسمت هذه المرحلة بالقيالية والتطور الأحادي الجانب لصالح الأيديولوجية البعثية. وأدى تدخل الحزب وأجهزته الأمنية في أدق تفاصيل حياة الفرد والمجتمع إلى فقدان المجتمع لخصوصيته واستقلالته المجتمعية من ناحية، وسلب الفرد حريته وإرادته من ناحية أخرى. وتشكل جيش من الموظفين المندرجين في المنظمات والجمعيات والاتحادات وال نقابات التابعة للنظام، وحُظر أي نشاط اجتماعي لا يتبع للبعث وأيديولوجيته، إلى أن أخذ المجتمع لونه الباهت ذا الطبيعة البعثية، وفقد تنوعه وغنى خصائصه الاجتماعية والثقافية، وتم تشويهها وصهرها في بوتقة الأيديولوجية القومية. ورغم ادعاءات النظام حول تجاوز العلاقات العشائرية والإقطاعية، إلا أنه فضل ربطها به، بدلاً من إزالتها. وإذا كان هناك تحول في تلك العلاقات، فقد حدث خارج إرادة النظام نفسه، وكضرورة فرضت ذاتها مع أخذ النظام شكل رأسمالية الدولة.

تفتقر سياسة حزب البعث إلى الحلول والمفاهيم العصرية للديمقراطية لتحقيق الخروج من الأزمة الخانقة التي يعاني منها المجتمع والنظام، وإلى المعادلة الصحيحة لحل الأزمات والمشاكل العالقة، وذلك منذ تأسيس الدولة السورية. إن ترسُّخ التعصبية القومية والذهنية الشوفينية، وضعف المعارضة الديمقراطية يجعل الحكومة عاجزة عن تحقيق سياسة التحول الديمقراطي بما يتماشى والتوجه العام للعصر. وبات النظام السوري اليوم على مفترق طرق. فانهيار الاشتراكية المشيدة والحليف الاستراتيجي "الاتحاد السوفياتي"، وانعدام إمكانية الاستفادة من سياسة التوازنات، وتوسع الرأسمالية العالمية بالزعامة الأمريكية، وازدياد تناقضها مع الأنظمة التقليدية، وانهيار النظام البعثي في العراق، وظهور الحركات الاجتماعية، وتطور التيارات الديمقراطية المعارضة للأنظمة التقليدية في المنطقة، وانتشار ظاهرة الإرهاب الذي أخذ شكل الإسلام الراديكالي، وخروج القضيتين الكردية والفلسطينية من إطارهما الإقليمي؛ كل هذه المستجدات والتطورات الحاصلة، بالإضافة إلى التدهور والتبعية على الصعيد الاقتصادي، أدخلت النظام السوري في أزمة حقيقية خانقة. فإما عليه الامتثال لمتطلبات العولمة والانفتاح على المجتمع والخارج، أو ملاقة الانهيار والتشتت.

إن الحكومة السورية هي من أكثر الأنظمة حاجة إلى التحول الديمقراطي والانفتاح على المجتمع. فاستمرار سياسة الحزب الواحد والقومية الواحدة والفكر الواحد، وقمع جميع الحركات الاجتماعية والسياسية الديمقراطية يعمق الأزمة والاختناق الداخلي، ويزيد من العزلة والتجريد من قبل المجتمع الدولي. وما سياسة التنازلات التي يتبعها النظام بعلاقاته مع القوى والدول الأخرى سوى تعبيراً عن حقيقة الأزمة التي يعيشها النظام نفسه. وسوريا غير قادرة على اللحاق بالعصر وتجاوز المحنة بنظامها القومي التقليدي. لذا، فقد أصبحت مهام إعادة البناء، وإجراء التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ضرورة حيوية بالنسبة للنظام والمجتمع، لتفادي التشتت والفضى. يجب على الحكومة فهم وإدراك هذه الحقيقة، وفتح المجال أمام حرية الفكر والتعبير، وتطور القوى السياسية والاجتماعية والديمقراطية ومختلف منظمات المجتمع المدني، وبناء دولة تركز على الحقوق والقانون والأخلاق الديمقراطية والعصرية.

إن الاعتراف بالشعب الكردي، وتناول القضية الكردية بواقعية من قبل الحكومة والقوى السياسية السورية، يعتبر من الأولويات لتحقيق الديمقراطية والانفتاح. كما أن تجاوز العقلية والذهنية التقليدية، وإيجاد البرامج والحلول الهادفة إلى بناء مجتمع ديمقراطي أيكولوجي وتحرري جنسوي ضرورة تفرضها مهام المرحلة على جميع القوى والأحزاب الديمقراطية بمختلف انتماءاتها القومية والمذهبية. وهي ضرورة تفرضها طبيعة وبنية المجتمع السوري وحقائقه التاريخية. فسوريا التي دخلت التاريخ من أوسع أبوابه بفضل إبداعات شعوبها وأقوامها وحضارة الهلال الخصيب، تستطيع اليوم تحقيق انضمامها إلى المجتمع الدولي، ولعب دورها التاريخي بالاعتماد على ميراثها الحضاري والثقافي، وبناء نظامها الديمقراطي.

2- الوضع الكردي في غرب كردستان:

تعتبر مناطق الشمال والشمال الشرقي من سورية مناطق كردية، أو غرب كردستان. حيث تقطنها غالبية ساحقة من الشعب الكردي، الذي يعتبر من السكان الأصليين للمنطقة، على عكس بعض النظريات التي تدعي قدوم الكرد من شمال اسكندنافيا أو ما شابه ذلك. وقد أثبتت المكتشفات الأثرية الحديثة أن الشعب الكردي هو أحد أقدم الشعوب التي سكنت هذه المنطقة، حيث تشير الثوابت التاريخية إلى أن مدينة عامودا الحالية (أوركيش) كانت عاصمة للکرد الهوريين، وكذلك مدينة رأس العين (وارشو كاني) كانت عاصمة للميتانيين. هذا بالإضافة إلى وجود جاليات كردية في كل من "دمشق، اللاذقية، وحمص" تعود بجذورها إلى الدولة الأيوبية، وكذلك الهجرة المكثفة للشعب الكردي من الريف إلى المدينة، والتي تشكلت على إثرها كتلة كردية واسعة في كل من "حلب، الحسكة، الرقة، دمشق" والمدن الأخرى.

بالرغم من تعاقب الحضارات وصراعاتها، والهجرات المتنوعة للشعوب والقبائل، استطاع الشعب الكردي الحفاظ على هويته الاجتماعية والثقافية. وفي الوقت الذي يُعد الشعب الكردي طرفاً مهماً وأساسياً في بناء وتشكيل الدولة السورية، إلا أنه ظل محروماً من الاعتراف بحقوقه القومية والثقافية والسياسية، ومن تحقيق تطوره الحر كفرد ومجتمع.

ومع قيام الدولة القومية العربية واستلام القومية الشوفينية زمام الحكم فيها، حُرم الكرد من حقوقهم الأساسية (السياسية والاجتماعية والثقافية)، وتم التكرار لمساهماتهم الجليلة في تحرير واستقلال سوريا، ناهيك عن مساعي التقسيم والتجزئة. لم يستحق الكرد ما تعرضوا له من سياسات التعريب والتهميش والإنكار والتجريد في ظل القومية العربية.

إن واقع التجزئة التي تعرضت لها كردستان والمنطقة نتيجة اتفاقية سايكس - بيكو، وقيام الانتفاضات الكردية في الأجزاء الأخرى دفاعاً عن وجود الشعب الكردي وحقوقه القومية والثقافية، وتصاعد التيار الشوفيني العربي، وتجاهل القوى والأحزاب السورية للشعب الكردي وحقوقه القومية؛ كل ذلك لعب دوراً هاماً في تطور الوعي القومي السياسي لدى كرد هذا الجزء. وظهرت الحاجة لتشكيل تنظيماتهم الخاصة بهم، فظهرت جمعية خويبون التي مثلت الوعي العفوي للوحدة الوطنية الكردستانية، حيث ضمت العديد من الزعماء والقادة الكرد من مختلف الأجزاء. وتشكلت جمعيات وأندية شبابية كردية في كل من دمشق وقامشلو، وتأسس أول حزب سياسي كردي في سوريا (حزب البارتي الديمقراطي الكردستاني السوري).

ونتيجة لتخلف البنية الاجتماعية للمجتمع الكردي، وسيطرة الذهنية العشائرية والإقطاعية على هذه التنظيمات، وافتقار برامجها للواقعية، وضعف الانسجام الفكري فيها، ونقص التجربة السياسية والتنظيمية والنضالية الحزبية؛ فقد ظهرت هشاشتها، وتعرضت للانشقاق في أول امتحان لها مع دخولها المعتزك السياسي، وبقيت عاجزة عن إيجاد الحلول والسبل اللازمة لحل القضية الكردية. ومع ظهور فئة مثقفة من البرجوازية الصغيرة نتيجة الاحتكاك بالمدن والحياة الرأسمالية، تطورت نزعة قومية إصلاحية مشبعة بالفكر القومي والتيارات اليسارية المتصاعدة مع ازدياد توسع الاشتراكية المشيدة في المنطقة، مما عمق التناقض الحزبي، لتتشرذم الحركة الكردية مع انتكاسة عام 1975. وعجزت جميع هذه التنظيمات عن أن تكون جواباً حاسماً لحل القضية الكردية، بل زادت من تعقيد المسألة، ودخل الشعب الكردي في حالة من فقدان الأمل والضياع وسط هذه التعددية الشكلية.

ومع انتكاسة الحركة الكردية في جنوب كردستان عام 1975 وُلِدَ فراغ سياسي ملحوظ في عموم كردستان، ليصبح ذلك أحد الأسباب المباشرة لدفع الشباب المثقف إلى البحث والدراسة لإيجاد مخرج للقضية الكردية. في مثل هذه الظروف الإقليمية، وتحت تأثير الحركات التحررية في العالم، شهدت كردستان تحركاً نشطاً، مما أسفر عن تأسيس حزب العمال الكردستاني PKK في عام 1978 وفق رؤى أيديولوجية وسياسية علمية بعيدة المدى.

لقد عدا تاريخ PKK تاريخ التحولات العظمى في بنية المجتمع الكردي. وقد عرف حقاً كيف يكون الميلاد الكردي المعاصر. من هنا، فإن رؤية PKK على أنه مجرد ردة فعل على الوضع المفروض على كردستان والمجتمع الكردي في القرن العشرين، ومجرد حركة انبعاث وطنية تسير على هدى النهج الشعبي تجاه الإبادة القومية المفروضة؛ ستكون رؤية ناقصة وقاصرة. فـPKK، إلى جانب ذلك، هو ردة فعل صارمة تجاه كافة القوى الأيديولوجية والسياسية الدلالية المهيمنة على كردستان بأجزائها الأربعة، وهو حركة تكشف النقاب عن كل قيم الحرية التي يحتضنها الشعب الكردي بين ثناياه منذ العهد النيوليتي. وقد تشكل كيانه بتركيبة مكونة من تشكيلة اشتراكية شبه عصرية من جانب، ومن هوية شرق أوسطية شبه كلاسيكية من جانب آخر. بمعنى آخر، فهو تعبير رمزي عن التركيبة الشرقية - الغربية. هذا وقد تشكل وفق نهج أيديولوجي سياسي مستقل ومتميز عن كل من اليسارية التركية الاجتماعية الشوفينية، والقومية الكردية البدائية والإصلاحية.

ونتيجة التطور السريع لحركة الحرية الكردستانية بقيادة PKK في شمال كردستان، تعرضت لأولى المحاولات الشاملة لتصفيتها من قبل الجونتا التركية في أيلول عام 1980. ولكن الانسحاب التكتيكي للحركة إلى ساحة لبنان، التي كانت تشكل ساحة للمقاومة في ذلك الوقت، واحتضان شعبنا في غرب كردستان لها؛ شكّل أرضية ملائمة لتتمكن من إعادة بناء صفوفها، وتصعيد حرب التحرير الوطنية من جديد.

وبعد مراحل نضالية مكثفة، خلقت حركة الحرية الوطنية الكردستانية تأثيراً واسعاً وشاملاً في غرب كردستان، بحيث لعب هذا الجزء دور الحاضنة الأم لثورة الانبعاث الوطني المتحققة. فرغم أن الثورة بدأت في شمال كردستان، إلا أن شعبنا في غرب كردستان تبنى الثورة بكل قوة، وساعد على تطويرها من خلال تقديمه للإمكانات المادية والمعنوية غير المحدودة.

من جهة أخرى، واکب شعبنا مسيرة القيادة النضالية لحركة التحرر الوطني الكردستاني عن كُتُب وعلى كافة الأصعدة. وبفضل جهود القائد عبد الله أوجلان لسنوات طويلة، استطاع أن يحقق مستوى رفيعاً من الوعي والتنظيم، بحيث ضم جميع شرائح المجتمع، والتحم مع القائد بصورة لا نظير لها.

هذا وانضمت المرأة، لأول مرة في تاريخها، إلى هذا النضال المقدس في تلك المرحلة، وشاركت فيه كما ونوعاً وإرادة أكثر من أي جزء آخر. كما أثبتت جدارتها في أصعب المراحل، وتصدت لكل أنواع الخيانة والمؤامرات، وتبنت القيادة وحريتها في أن معاً. من هنا، فتورة غرب كردستان هي، بمعنى من معانيها، ثورة المرأة في سبيل تعزيز الديمقراطية وترسيخ الحرية بشكل شامل، حيث تمكنت المرأة الكردية من تمثيل إرادتها في الجبال والمدن والقرى، فحطمت الأعراف والتقاليد والعادات البالية، واستطاعت إضعاف النظام المتسلط، وإحداث الشرخ في بنيته، فغدت قوة مدعاة للفخر والاعتزاز، والتحممت بنهج القيادة كالتحام الظفر باللحم.

إن غرب كردستان بأمس الحاجة إلى الوحدة الكردستانية كشرط أولي لتحقيق آماله وطموحاته في الحرية والمساواة والرفاهية. لقد تم إعداد هذا الجزء من كردستان ليكون نموذجاً لتطور الوعي والفكر التحرري الكردستاني. ونتيجة هذه التطورات تكوّن إرث نضالي ووعي سياسي عظيم، بحيث أصبح يشكل قوة حقيقية لحل القضية الكردية وعملية الديمقراطية في المجتمع السوري، وكشف النقاب عن روح وطنية لا

تنزع، قوامها آلاف المناضلين والشهداء، وأسفر عن تجربة تنظيمية لا يمكن لأية قوة أجنبية التلاعب بها أو الرهان عليها. إن هذا الإرث، والالتزام بالقائد وذكرى الشهداء يشكل قاعدة رئيسية للسير في المرحلة الجديدة نحو النصر بخطى راسخة، وتحقيق الحرية والديمقراطية بخطى سديدة.

بالرغم من واقع التجزئة المفروض على كردستان، إلا أنها لم تستطع تجاوز حقيقة الشعب الكردي في تفاعله مع بعضه البعض في جميع الأجزاء. واستطاع شعبنا الكردي في هذا الجزء الحفاظ على روح الوحدة الوطنية، وتفاعله مع انتفاضاتها وثوراتها، وقدم كل ما يملك من طاقات مادية ومعنوية لثورة الحرية الكردستانية، ووقف بعيداً عن النظرة المحلية والإقليمية الضيقة، ورأى نفسه دائماً جزءاً من الكل... وبهذا ظهرت ضرورة ترسيخ الروح الوطنية على أسس ديمقراطية معاصرة، لتجسيد الإرادة الحرة للمجتمع الكردستاني، ولخلق ظروف التكامل والتكافؤ المتبادل لقضاياها النضالية المشتركة. بالتالي، وبما أن هذا الجزء لعب دور الحاضنة الأم لثورة الانبعاث الوطني، فهو مسؤول عن تأدية دوره هذا في كافة المراحل، وخاصة في مرحلة التحرر الديمقراطي، والتحديث الاجتماعي، وترسيخ الحل الديمقراطي على خلفية عملية بناء الكونغرس الديمقراطية.

من هنا، فإن حزبنا PYD سيضيف مرحلة جديدة إلى نضال الحرية في غربي كردستان، من خلال الحلول التي صاغها فيما يخص المشاكل العالقة. وسيسير حزبنا بخطى سديدة لتكليل نضال شعبنا في غرب كردستان بالحرية، استناداً إلى الميراث الغني المتشكل خلال قرابة ربع قرن من النضال التحرري الديمقراطي الوطني المخاض في هذا الجزء من كردستان، وسيمهد الأجواء لتكريس الحلول المنشودة، والتماس النتائج المرجوة، للوصول إلى مرحلة النصر المظفر.

3 - العلاقات الكردية - العربية:

يمتلك تاريخ العلاقات الكردية - العربية بُعداً تاريخياً عميقاً يبدأ مع الهجرات الأولى للأقوام العربية من شبه الجزيرة العربية إلى ميزوبوتاميا، مهد الحضارات البشرية الأولى، ومنبت الأديان، وملقى الأقوام والشعوب. وبفعل وجود الأقوام الهورية وفروعها من الميثانيين والكاسيين، الذين يعتبرون الجد الأول للكرد في شمال ميزوبوتاميا، إلى جانب الأقوام والشعوب الأخرى التي كانت تتواجد في المنطقة، تكوّن مزيج ثقافي وإثني لم يعد بالإمكان الفصل فيما بينه. وشكّل هذا المزيج منبع التطورات الحضارية اللاحقة التي شهدتها منطقة الهلال الخصيب. هذا يفيد بأن العلاقة الكردية - العربية كانت كامنة في جوهر هذه التطورات الحضارية على أساس الصداقة والمساهمة في التطور الحضاري، دون ترك أي شرخ أو عداوة يذكر. إلا أن أوسع لقاء بين العرب والكرد تحقق مع ظهور الإسلام وانتشاره في المنطقة. وفي القرن السابع الميلادي بدأت الفتوحات العربية تحت راية الإسلام. إلى ذلك الحين كان الكرد يعتقدون الديانة الزرادشتية، حيث يستمدون منها روح التطلع إلى الحرية والإخاء والمساواة والمقاومة في وجه المخاطر الخارجية لحماية عقائدهم. وبعدها تحول الكرد إلى جزء من الخلافة الإسلامية عقيدة وإرادة. وتكونت طبقة حاكمة في كردستان من "أغوات، أمراء، وشيوخ"، مرتبطة وممثلة للخلافة الإسلامية. وأقاموا إمارات ودويلات تآلف وتناوب العرب والكرد في تولي شؤونها الإدارية. إلى جانب هذا التطور الإيجابي، لا يمكن غض النظر عن الجانب السلبي الذي تمثل في نشر الثقافة العربية باسم الإسلام، وصهر كافة الثقافات واللغات الأخرى، بما فيها الكردية، في بوتقة الثقافة العربية.

شكل العرب والكرد قوة رئيسية في ترسيخ ركائز الأمة الإسلامية والعربية. ولم تظهر في تلك الفترة صراعات وتناحرات تهدد مصلحة الشعبين، بل على العكس، شكلوا قوة ضاربة في مواجهة الحملات الصليبية بقيادة الكردي صلاح الدين الأيوبي، الذي مثل مصالح كافة الشعوب في الإخاء والمساواة فيما بينها، واحترام حرية الاعتقاد، والتصدي للظلم والاستبداد. لقد عانى الشعبان "الكردي والعربي" المصير المشترك في ظل الإمبراطورية العثمانية، واتسمت العلاقة فيما بينهما بالصداقة والإخاء والتعاون المشترك ضد الاحتلال. وبرزت هذه العلاقة أكثر مع الاحتلال الفرنسي لسورية، حيث هب خيرة أبناء الشعب الكردي من أمثال "يوسف العظمة، إبراهيم هنانو"، وأكرد دمشق والجزيرة كنفاً لكثف مع الشعب العربي لمواجهة الاحتلال الفرنسي. ولعب الكرد دوراً مهماً في تأسيس وتشكيل الدولة السورية. وقد شغل الكرد مناصب قيادية فيها وعلى أعلى المستويات، وكانوا إحدى الركائز الأساسية لها.

في مجمل هذه المراحل التاريخية نحصد نتائج مهمة لا يمكن غض النظر عنها، وهي أن العلاقة الكردية - العربية شهدت مراحل مد وازدهار بجوانبها المختلفة، واتسمت بالإخاء والصداقة والتعاون لدرء الأخطار، والمعاناة المشتركة في مراحل متعددة، وعدم تطور مفاهيم الإنكار والتسلط لأحد على الآخر. وتطور مزيج ثقافي وحضاري مشترك، بحيث لعب الشعبان دورهما المنوط بهما لتحديد مصيرهما المشترك. ومع استلام حزب البعث سدة الحكم تعرضت العلاقة "الكردية - العربية" للتمزق، نتيجة السياسات الشوفينية والإنكارية المتبعة، ضاربة عرض الحائط كل الإرث الحضاري والمعاناة والمساهمة المشتركة في التاريخ، بحيث لا يمكن مقايستها مع المراحل السابقة. وقام النظام بإنكار الحقيقة القومية للشعب الكردي، وزجه في فلك الانصهار القومي والثقافي. واتخذت الممارسات المطبقة بحقه شكلاً منظماً مع إعلان مشروع الحزام العربي والإحصاء والقوانين الاستثنائية الجائرة، والحرمان من أبسط الحقوق المدنية، في الوقت الذي يمثل الشعب الكردي قوة فعالة في تلافى الأزمات وأوقات المحن، بدءاً من الصراع السوري - الإسرائيلي، وحتى الأزمات الداخلية. ولم يشكل يوماً من الأيام مصدر قلق للدولة، بل وجد نفسه جزءاً من الوطن السوري، وقدم كل ما يملك من طاقات وإمكانات مادية ومعنوية في حماية وحدة البلاد والدفاع عنها. وبالرغم من كل هذه المواقف المصيرية، لم يؤخذ بعين الاعتبار من قبل الحكومات المتعاقبة الحاكمة التي زادت من إنكار وجوده وإبقائه خارج نطاق التطور القومي والسياسي في سورية.

مع العلم أنه تم تطوير نوع من علاقات الصداقة بعد الثمانينات بمبادرة من القائد الوطني عبد الله أوجلان مع سوريا، استناداً إلى المقومات التاريخية، والثقافية المشتركة للشعبين، لتأخذ بُعداً اجتماعياً يتجاوز إطار العلاقة فيما بين الإرادتين السياسيتين. ولكن التقرب السوري كان نابغاً من التوازنات السياسية في تلك المرحلة، ومن اتخاذ التناقضات التاريخية مع دول الجوار أساساً. لذا، بقيت العلاقة تكتيكية، ولم تأخذ بعدها الاستراتيجية من القضية الكردية، بل حاولت احتواءها وتأجيلها، دون المساس بجوهرها كقضية قومية سياسية داخلية يتطلب حلها. وبعد أسر القائد عبد الله أوجلان، إثر مؤامرة دولية دينية، وظهور مستجدات دولية وتأثيراتها على المنطقة، أدت إلى تفسخ التوازنات السابقة، وظهور ظروف إقليمية جديدة، حيث ظهرت سياسة معادية للشعب الكردي بشكل واضح وعلني. ولم تتردد سوريا في إبرام اتفاقيات أمنية مع تركيا على حساب شعبنا، والتعريف بالشعب الكردي وقضيته بأنها خطوط حمرة. مزقت سياسة النظام هذه أوامر الأخوة، وفتحت شرخاً عميقاً في بنية العلاقة الكردية - العربية. وجاءت انتفاضة 12 آذار كرسوة فعل ضد سياسات القمع والاضطهاد المطبقة على الشعب الكردي من جهة، وتطور وعيه القومي والديمقراطي من جهة أخرى. يمكن تقييم هذه المرحلة بالنسبة للعلاقة الكردية - العربية بمرحلة الجزر والانحطاط، وانحصار العلاقة في بوتقة القومية الواحدة. واعتبرت هذه المرحلة مرحلة تمزق وتناقض، وتشكل شرخ لا يلبق بماضي كلا الشعبين.

أما عن علاقة الكرد مع الإثنيات الأخرى "الأرمن، الآشور، التركمان، الشركس، السريان، والطائفة الدرزية"، فإنها تتسم بالصفاء والمودة، دون معايشة التناقضات والصراعات العرقية والطائفية. وهم دائماً يشعرون بالمعاناة والمصير المشترك، بغض النظر عن التفاوت النسبي في المعاناة. انطلاقاً من هذه النقطة، يتضح أن كافة الأقليات في سوريا بحاجة إلى تكاتف وتعاضد مع بعضها البعض، لإيجاد الحلول الديمقراطية اللازمة لها كشرط حيوي لإزالة كل العقبات التي تعترض طريق ديمقراطية سوريا.

وحزبنا PYD يرى ضرورة إعادة بناء العلاقات الأخوية فيما بين الشعوب والإثنيات على أساس الاعتراف المتبادل، لخلق أجواء التعايش السلمي، ومواكبة العصر. يعتبر هذا التلاحم من صلب نهج الحضارة الديمقراطية، فالتناقضات والتناحرات العرقية والطائفية لا تجلب سوى المآسي والأزمات، وهدر الطاقات خارج مصلحة كلا الطرفين. وبالتالي، تقدم الحجج للتدخلات الخارجية.

4- البنية الاجتماعية للمجتمع السوري:

يعاني المجتمع السوري من أزمة حقيقية على مستوى الفرد والمجتمع، ويعيش حالة من السبات الفكري الذهني والثقافي الإبداعي. حيث يفقد بذلك قدرته على متابعة تطوره وفق خصائصه وطبيعته المتنوعة من حيث الانتماء القومي والثقافي والعقائد الدينية والمذهبية. ويمر بمرحلة من الفوضى الاجتماعية والأخلاقية، ويعيش تناقضاً صارخاً مع حقيقته التاريخية وميراثه الحضاري.

دخلت المجتمعات الإنسانية عصر العولمة وصراع الحضارات والثورة التقنية والمعلوماتية، بينما يقبع المجتمع السوري في ظل رواسب العلاقات الإقطاعية، ويرزح تحت وطأة التعصب القومي والدوغمانية الدينية، ويخضع لنظام سياسي واقتصادي يفتقد للقانون والحقوق والأخلاق الاجتماعية، وتتعدم فيه المساواة والعدالة الاجتماعية والحرية الفردية. وليس هناك مجال للتعبير والرأي والفكر الحر، بالإضافة إلى ربط كل عمل أو نشاط، مهما كانت نوعيته، بإرادة النظام؛ مما جعل الفرد والمجتمع كالمتمسول على أبواب الدولة والنظام. وهذا ما أدى إلى تفشي الفقر والبطالة والفساد الإداري والاجتماعي، وإلى توسع الطبقة البيروقراطية وسماسة الدولة.

إن مجتمعاً يقوم على إنكار أحد مكوناته الأساسية كالشعب الكردي، في عصر أصبحت حقوق الفرد فيه مقياساً للحريات الاجتماعية وكرامة المجتمع، يؤكد مدى الاغتراب الإنساني الذي يعيشه هذا المجتمع. وعندما نرى هذا التخلف وانعدام الحريات، ندرك الوضع المظلم والمأساوي الذي تعيشه المرأة والعائلة السورية. فهي، إما تعاني من قمع الذهنية العشائرية، أو من التعصبية الدينية، أو الاستغلال الأخلاقي من قبل العلاقات الرأسمالية، وتبقى محرومة من حق التعبير عن نفسها بهويتها الجنسية. كما أن انعدام مشاركتها الفعالة في الحياة الاجتماعية يجعل المجتمع مصاباً بشلل نصفي. وفي هذا الإطار، يمكن القول أن حرية المجتمع السوري وديمقراطيته تبتدان بالاعتراف بحرية الشعب الكردي وحرية المرأة. فإذا كانت القضية الكردية تمثل جوهر قضية التحول الديمقراطي للمجتمع السوري، فقضية المرأة تمثل جوهر قضية الحقوق والحريات التي يعاني منها المجتمع السوري. مع ذلك، فالتطورات التكنولوجية، والتغيرات السياسية في المنطقة والعالم، بالإضافة إلى الحيز الذي تشكله الديمقراطية المشاعية المجتمعية؛ تشكل هامشاً ضئيلاً من الحرية، دون رغبة النظام نفسه. ضمن هذا الواقع تظهر معاناة الشعب الكردي المأساوية. فهو يتعرض للصح القومي والثقافي، وفقدان هويته الخاصة، ويعاني من قمع النظام وضغط الفكر التعصبي القومي الذي أوجده النظام في المجتمع، وتعاني المرأة من قمع واستبداد مضاعف. رغم ذلك، فتطور الوعي الديمقراطي والقومي لدى الشعب الكردي، واكتسابه قوة تنظيمية وتجربة وميراثاً عظيماً من القيم والمبادئ، وتشبعه بروح المقاومة والشهادة خلال ثورة الانبعاث، قد خلق لديه قسطاً من الحرية الخاصة به، ومستوى من التطور الاجتماعي والمعرفة السياسية الديمقراطية، التي تُمكنه اليوم من لعب دوره الريادي في التحول والتطور الاجتماعي، في حين كان التخلف الاجتماعي والفكري والثقافي يشكل عائقاً وتناقضاً بحد ذاته في تطور العلاقات الاجتماعية للمجتمع السوري.

سوريا، التي تحتضن مجتمعاً فسيفسائياً كهذا، تدخل الصراع العالمي بمجتمع تعرض لدرجة كبيرة إلى القمع وكبت الحريات، وبقي في معزل عن التطورات الحضارية للمجتمع الإنساني، ويعاني التشتت والاختناق، وفقد مقومات روابطه الاجتماعية. فالتعصبية تنهش جسده وتمزقه، والدوغمانية أفقدته القدرة الذهنية والفكرية فيات متخلفاً، وسياسة الحزب الواحد والفكر الواحد جعلته بعيداً عن الممارسة السياسية الديمقراطية أو الليبرالية، بحيث أصبح يتعامل مع جميع القضايا بمنظار الأبيض والأسود. وهو مهدد بخطر انتقال الفوضى الرهيبة التي يعيشها العراق إلى صفوفه. تتبع الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها المجتمع السوري من تخلف النظام السياسي القائم وطبيعته، ومن تفشي مرض القومية العربية والدوغمانية، التي انعكست بدورها على ذهنية المجتمع أيضاً. لذلك، فإن تجاوز النظام والمجتمع للقومية والذهنية التقليدية، واعتماد الفكر الديمقراطي أساساً في عملية التحول والإصلاح أمر ضروري لتجاوز الوضع الاجتماعي الحالي. ولا بد من إعادة البناء، وإجراء الإصلاحات المنسجمة مع التحول نحو بناء مجتمع ديمقراطي أيكولوجي وتحرري جنسوي، من خلال إفساح المجال أمام منظمات المجتمع المدني، وبناء مؤسساته السياسية والاجتماعية والثقافية ومنظماته الحقوقية، والقيام بعملية إصلاح للمؤسسات الدينية، وفتح المجال أمام حرية الرأي والفكر. ويحظى الاعتراف بالشعب الكردي بأهمية خاصة في هذا المجال. إن تجاوز الأزمة الاجتماعية شرط ضروري لنفاذ الألام والمآسي التي يمكن أن يعاني منها المجتمع السوري مع التطور الرهيب للأحداث في المنطقة، نتيجة الاختناق واللاإستقرار الناتجين عن التدخل الخارجي، واستمرار الأنظمة التقليدية في تبني العقلية القديمة، ورفضها على المجتمع.

5- البنية التعليمية والثقافية للمجتمع السوري:

يعتبر المجال التعليمي والثقافي نقطة انطلاق بالنسبة لكل نظام جديد. فلكي يتمكن النظام من تكريس سيطرته، وترسيخ بنيانه، يبدأ من المجال التعليمي، وتثقيف الفرد وفق منظوره ومنطلقاته، لأنه كلما تركزت هذه الميادين، كلما أثرت إيجاباً على إطالة عمر النظام. فالمساعي المبذولة في هذا الإطار تهدف إلى تكوين الشخصية والكادر الذي يعتمد عليه النظام.

تشكل الذهنية الثقافية الدوغمانية والدينية المترسخة في بنية المجتمع الشرق الأوسطي، ومن ضمنها سوريا؛ تشكل اليوم عرقلة جديّة أمام التطور الثقافي الغني بكافة ألوانه، وباتت تلعب دوراً رجعيّاً وتسليطياً، حيث أغلقت كل السبل أمام التغيير والتجديد لمواكبة العصر، وبذلك قضت على إرثها الحضاري التاريخي الذي مثل مركز الحضارة الإنسانية آنذاك.

وما تطوّر في سوريا من نظام تعليمي وثقافي تميّز بطابع الثقافة التي ذكرناها، واستمد قوته من هذا التخلف الثقافي، ورأى في تكريس العادات والذهنية المحافظة الكلاسيكية في المجتمع فرصة كبرى للاستمرار والتسلط. وبعدما طور النظام السوري علاقاته مع المنظومة الاشتراكية، وخاصة بعد السبعينيات، حاول ملء الفراغ (القطبي) الموجود، وتحديد معالمه التعليمية بشكل واضح يمتزج فيه التأثير العثماني والفرنسي والسوري. وعلى غرارها طبع النظام التعليمي بطابع أيديولوجيا قومية اشتراكية دينية. ربما يكون هذا النظام التعليمي قد شهد حركة

واسعة بشكل ملحوظ، وهيا الكادر التعليمي والتقني للدولة إلى درجة معينة. لكن هذا النظام الثقافي غرض النظر عن الموزاييك الإثني والثقافي السوري، وبالتالي، أنكر الهوية الإثنية والثقافية للقوميات غير العربية، حيث بني على أساس ثقافة واحدة وقومية واحدة، وطبق نظامه التعليمي وفق شعار "صهر جميع القوميات والأقليات في بوتقة الأمة العربية الواحدة". وبهذه السياسة التعليمية أراد إنشاء جيل مغلب متشابه المعالم والأفان. هكذا تكون نظام أحادي الجانب، ذو صبغة قومية عربية بحتة، دون التماس الغنى الثقافي الموجود في المجتمع السوري. هذا بالإضافة إلى حرمان الكثير من الكرد الأجانب من حقهم في التعليم، مما أسفر عن تكوين قطاع لا يستهان به من الأميين.

تعتبر الثقافة الكردية أكثر تعرضاً للإلحاد والانصهار في بوتقة الثقافة العربية، بحيث لم يُترك أي منفذ يستطيع الشعب الكردي التعبير عبره عن ذاته بثقافته ولغته. وتم حظر حق التعليم باللغة الكردية، وكل ما يمت بصلة للثقافة الكردية. حتى النظام التعليمي العربي لا يشهد تطوراً في المناطق الكردية، ولا تُسنى فرص التعليم للطلاب الكرد كما تُسنى للعرب، علماً بأن المؤسسات التعليمية هي البوتقة التي يتم فيها الصهر والتذويب. بهذا الشكل نشأت أجيال ومجتمع بعيد عن العصر والتطور الثقافي لكلا الشعبين. وما كانت مؤسسة الإعلام السورية إلا في خدمة هذا النظام التعليمي والثقافي، الذي مارس نشاطه بشكل فعال تحت سيطرة الفكر القومي والحزب الحاكم، والترويج لسياسة الدولة الشوفينية بعيداً عن الفحوى الديمقراطية والغنى الثقافي المتعدد الجوانب. وجميع الفعاليات الثقافية من منشورات ومطبوعات وندوات، يتم تنظيمها وفق مقاييس الحزب الحاكم، وتقيدها بأحكام صارمة. هكذا أصبح أغلب المثقفين خدماً لهذه السياسة الرائجة، ويعانون من الوقوع في فلك القومية الحاكمة، بعكس ما كان يجب القيام به من خدمة للمجتمع والثقافة الديمقراطية.

لا يمكن إنكار وجود فئة من المثقفين العرب والكرد وغيرهم ممن عانوا ما عانوه من بطش النظام، وكُتبت أفساسهم، وتعرضوا للاعتقال والإهانة والنفي لمخرج أنهم أرادوا التلطف بالمعاناة الموجودة. وتبقى كافة الفعاليات الاجتماعية الأخرى عرضة للتسلط، بدءاً من الفعاليات الرياضية، حتى الأعراس والوفيات والولادات. كما أن تفاوت العدالة نسبة إلى المناطق والفئات في التسجيل الدراسي، وقوانين الضرائب، وعمل النقابات والمؤسسات؛ كلها مشاكل مستعصية يعاني منها المجتمع السوري بشكل عميق.

بناء على ما تقدم، يرى حزبنا PYD ضرورة القيام بعملية إعادة بناء شاملة لكل هذه الميادين، تماشياً مع القواعد والأصول الديمقراطية، وإنقاذ هذا المجال الحيوي للمجتمع من تسلط فئة معينة، وتحويله إلى مجال تعبير من خلاله كافة الشعوب والثقافات السورية عن نفسها بهويتها الوطنية وبالتعليم والتكلم بلغة الأم بغض النظر عن الانتماءات، وإجراء التغييرات القانونية اللازمة، كونها تشكل مجاً هاماً من مجالات النضال الديمقراطي في المرحلتين الراهنة والمقبلة.

6- البنية الاقتصادية للمجتمع السوري:

تسبب الاقتصاد السوري المعتمد على الزراعة الضيقة منذ مراحل الاستقلال في خلق أزمات اقتصادية وسياسية عميقة. حتى مشاريع الإصلاح الزراعي، التي قام بها حزب البعث، لم تأت بخطة جديدة في مجال التطور الإنتاجي والتقني. وبعد تطور العلاقات السورية - السوفياتية أخذ الاقتصاد السوري طابع رأسمالية الدولة المعتمدة على التأميم وتطوير القطاع العام. وأدى انحصار هذه العلاقة مع الاتحاد السوفياتي فقط إلى إغلاق أبواب سوريا أمام الرأسمالية الغربية، بحيث أضاعت فرصة الاستفادة من التطورات التقنية والتكنولوجية، والتطور الصناعي في تلك الدول، بالإضافة إلى رصد وتسخير نسبة عليا من الميزانية العامة للدولة في خدمة الصراع العربي - الإسرائيلي، ولخدمة مصاريف الجيش والأجهزة الأمنية على اختلافها. وهذا ما أرق كاهل المجتمع السوري، مما أدى إلى فشل الدولة في تحقيق استراتيجيتها الاقتصادية المتمثلة في تحويل سوريا إلى بلد صناعي وزراعي متطور. كما فشلت في وضع وتنفيذ مشاريع تنموية تستطيع من خلالها استثمار الطاقات والموارد المتوفرة محلياً. هذا وأوليت الدولة دوراً أكبر مما تستحق. وابتاعها سياسة رأسمالية الدولة تكون قد سلبت من المجتمع والمؤسسات جميع حقوقها ونشاطاتها الاقتصادية، وأصبحت محتكرة بيد الدولة فقط.

المجتمع الكردي يعاني من جميع الأزمات الناجمة عن السياسة الاقتصادية هذه، بالإضافة إلى السياسات الخاصة الجائرة في المناطق الكردية. فعدم استخراج وتصنيع الموارد في المناطق الكردية أدى إلى الهجرة الواسعة والمكثفة إلى المدن. وأصبح نقشي البؤس والبطالة والتخلف والفقر من القضايا الحياتية اليومية التي يعيشها الشعب الكردي. إن التفاوت بين المناطق الكردية والمناطق الأخرى، من حيث عدم رسم سياسة اقتصادية عادلة ومتكافئة، وعدم تطوير المشاريع الإنمائية التي تضمن رفاهية المجتمع، نابع من اتباع سياسة شوفينية منظمة تجاه المجتمع الكردي.

لذلك، أدت هذه السياسة الاقتصادية إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في بنيان المجتمع السوري، منها؛ بقاء فئة كبيرة من المجتمع عاطلة عن العمل، تدني المستوى المعيشي، ارتفاع الأسعار، التفاوت الاجتماعي بشكل ملحوظ، استغلال الخيرات المادية من قبل فئة محدودة من المجتمع، انتشار ظاهرة الفساد والرشوة بشكل فاضح بين الفئة البيروقراطية للدولة، ظهور فئة طفيلية متسلطة على رقاب الشعب، تبلور مشاكل البيئة وتلوثها، عدم وجود برامج خاصة لحمايتها من قبل النظام، وانعدام الوعي الاجتماعي لدى المجتمع بصدد حماية البيئة. كذلك، فالمشاكل الصحية في غاية الأهمية، حيث تأخذ أبعادها من الشكل السياسي للاقتصاد، وتتمثل في عدم الاهتمام بتطوير المخططات والبرامج الصحية السليمة بما يتوافق مع الظروف والواقع الاجتماعي لسوريا. إضافة إلى هذه المشاكل التي ذكرناها، تفرض العدالة الاجتماعية نفسها كمشكلة جوهرية يعاني منها المجتمع السوري، نسبة إلى المناطق والإثنيات والفئات والجنس. كل هذه التناقضات مستفحلة في بنيان المجتمع.

انطلاقاً من هذه الأزمات الموجودة، يرى حزبنا PYD أنه يتطلب إجراء إصلاحات شاملة في السياسة الاقتصادية، وفق مبادئ الاقتصاد الاشتراكي المعتمد على المشاطرة والتوزيع العادل، بعيداً عن الاحتكار والاستثمار من قبل فئات معينة، والعمل على تقليص مصاريف الدولة لوضعها في خدمة المجتمع ورفاهيته، والعمل للوصول إلى نظام اقتصادي يتوافق مع تطلعات النظام الكونفدرالي الديمقراطي.

7- قضية حقوق الإنسان في سوريا:

إننا في عالم اشد فيه التفاعل مع قضايا حقوق الإنسان، ويلقى اهتماماً كبيراً على الصعيد الدولي، خاصة بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى المتمخضة عن كثير من الآلام والدمار للإنسانية، وانتهكت حقوق الإنسان وكرامته وحريته لدرجة كبيرة، مما أدى إلى بذل جهود حثيثة ومتعددة لدعم الحقوق، ووضع الضمانات لها. ترسخت هذه الجهود بشكل ملموس بعد الحرب العالمية الثانية، فلم يعد الاهتمام منحصر بالأقليات القومية والعرقية فقط، إنما أصبح شاملاً للإنسان، بغض النظر عن انتمائه العرقي أو الديني أو السياسي. وصار إصدار قانون حقوق الإنسان في 10- 12 - 1948 من قبل الأمم المتحدة منبراً للعديد من الاتفاقيات الدولية اللاحقة.

يتضمن هذا الإصدار ثلاثين مادة تناولت جميع حقوق الإنسان، حيث أن المادتين الأولى والثانية تتسمان بالعمومية والشمولية، وتعيّران عن الحقائق التي ترسخت عبر سنين طويلة من النضال الشاق، الذي قدمت فيه البشرية الملايين من الضحايا، لتضمن للإنسانية حقوقها، وتفرض على المجتمع الدولي حمايتها. يقرر الإعلان أنه: "لن يكون هناك أي تمييز على أساس الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو المنطقة التي ينتمي إليها الشخص، سواء كان هذا البلد مستقلاً، أو تحت الوصاية، أو غير متمتع بالحكم الذاتي، أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود". وتتضمن المادة الثانية منه مبدأ المساواة كأساس للتعامل بين بني البشر، حيث منع فيها التمييز العنصري، أو التمييز بين اللون، الجنس، اللغة، الدين، الرأي السياسي أو أي رأي آخر، الأصل الوطني أو الاجتماعي. وتطرق المواد "3 - 26" إلى الحقوق المدنية والسياسية كحقوق الحياة، الحرية، سلامة الشخص، حرية الفكر والعبادة والرأي والتعبير، والمساواة بين الرجل والمرأة وضمائهما. وأقرت بأن جميع الأفراد متساوون أمام القانون، ولهم حق التمتع بحماية قانونية متساوية، دون أي تمييز.

انطلاقاً من هذه المبادئ والمواثيق الدولية التي توصل إليها المجتمع الدولي، يعاني المجتمع السوري تفاوتاً وشرخاً كبيراً فيما بين النظام والحقوق. حيث أن جميع الأفراد والمجتمع سخرُوا من أجل النظام والحزب الواحد، ويحكمهم قانون الدولة والحزب، وتم تحويل المجتمع إلى آلة في خدمة المصالح السياسية البحتة. بهذا الشكل سُلّبت الحريات والحقوق الأساسية للمجتمع السوري في ظل الفكر العقائدي الشمولي، وفقد النظام القضائي استقلاله عن السلطات الأخرى، وتحوّل إلى مؤسسة من مؤسسات الحزب والدولة يخدم مصالحها السياسية. ويبقى الوريث الشرعي الوحيد للحقوق هي الأجهزة الأمنية، التي بدورها تمارس كافة الانتهاكات الفظة بسلب حرية وحقوق المواطنين، لدرجة لا يمكن تصورها في مثل هذا العصر، وتركها إياها دون ضمانات قانونية لحماية حقوقها.

إن الحقوق السياسية المبنية على مبدأ الحزب الواحد تلغي التعددية، حيث يعتبر تشكيل الأحزاب والجمعيات أو المؤسسات خارج نطاق الحزب الحاكم مخالفة للقانون. بناء عليه تشكل جيش من المعتقلين السياسيين في السجون السورية، وهم بدورهم يتعرضون للانتهاكات فظيعة بعيدة عن القوانين والمقاييس الدولية، حيث التعذيب، الإهانة، القتل، ومنع توكيل المحامين والالتقاء بهم، بالإضافة إلى الظروف السيئة للسجون، تحطيم إرادة وكرامة المعتقل، وعدم وجود الضمانات في حال الانتهاك.

تتعدى المسألة الكردية في سوريا كونها مسألة انتهاك بسيط لحقوق الإنسان. فهي تدخل في إطار الصهر والإبادة العرقية، حيث يتم تجريد آلاف المواطنين الكرد من حقوقهم المدنية، وحرمانهم من جميع الفعاليات الحياتية الأساسية "الدراسة، التوظيف، الجيش، الترشيح، والانتخابات". بالإضافة إلى حظر الثقافة واللغة الكردية والنشاط السياسي، وفرض قيود وشروط اجتماعية واقتصادية مجحفة بحق شعبنا.

الحكومة السورية هي إحدى الدول التي وقعت على مواثيق الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان، والمواثيق الصادرة بحق المعتقلين السياسيين ومنع التعذيب. إلا أنها تنتهك هذه المواثيق والأعراف، وتقوم بحظر فعاليات لجان حقوق الإنسان السورية، وأغلبهم اليوم معرضون للاعتقال. لا يمكن أن نتواجد الديمقراطية بمعزل عن الحقوق والقانون بالمعنى المعاصر. فهما مؤسستان اجتماعيتان تغذيان بعضهما البعض، وقادرتان على حل أية مشكلة اجتماعية. فالديمقراطية هي النظام الحقوقي للساحة السياسية، وعندما تضاف إليها حقوق الإنسان الأساسية، فإنها تأخذ معايير دولة الحقوق الديمقراطية المعاصرة.

ونحن، كحزب، نرى أن مسألة فصل الديمقراطية عن الحقوق والقانون في غاية الخطورة، وتهديداً لأمن الوطن وسلامته. ذلك أنه يحق للمجتمع السوري بكافة أقليته أن يعيش حياة حرة وعادلة، ولا يمكن خلق مجتمع عصري في القرن الحادي والعشرين يتمتع بالحرية والديمقراطية والمساواة في ظل غياب الحقوق والقانون. هذا أحد مبادئنا الأساسية في ديمقراطية النظام، وتحويله إلى نظام يخدم المجتمع بكل معنى الكلمة، لأنه لا يمكن الفصل بين الديمقراطية والنظام الحقوقي الكوني. وفي حال اتخاذ الحقوق أساساً لثقافة وتقاليد الشعب الذي نشأ ضمنها، واستناده إلى مقاييس الحقوق العالمية، واحترامه لمقاييس الحقوق الأساسية للماضي؛ سيؤدي في النتيجة إلى دولة حقوقية حقيقية، وسيكون حلاً عادلاً وسلمياً للمشاكل والمطالب الاجتماعية، بحيث يوفر الحقوق الديمقراطية كضمان لجميع الشرائح، ويوفر الفرص للجميع في المساهمة لتطور المجتمع.

8 - الحل الكونفدرالي الديمقراطي في غرب كردستان، ودوره في التحرر الديمقراطي في سوريا:

إن حل القضية الكردية في غربي كردستان وسوريا، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الحل العام للقضية الكردية عموماً، بات يفرض نفسه أكثر من أي وقت مضى، نظراً للمستجدات والمتغيرات الدولية، وتطور الحلول العصرية للمشاكل التي تعاني منها المجتمعات البشرية منذ أمد طويل وفق مفاهيم ديمقراطية، تماشياً مع متطلبات العصر من جهة، ومرحلة التغييرات الجذرية الراهنة التي دخلتها منطقة الشرق الأوسط من جهة أخرى. وأصبح واضحاً أن عدم حل القضية الكردية يشكل مصدراً أساسياً للصراعات الداخلية والخارجية في المنطقة، ويؤدي إلى استنزاف وهدر طاقات وإمكانات الأطراف المعنية بهذه القضية، ولا يؤدي سوى إلى عرقلة المسيرة الديمقراطية في المنطقة، بصورة لا تضر بمصلحة ومستقبل الشعب الكردي فقط، بل وبمصالح ومستقبل شعوب المنطقة بأكملها، ولا يستفيد من ذلك سوى القوى الخارجية والأنظمة الرجعية المحافظة في المنطقة.

تؤكد التطورات السياسية الراهنة بلا جدل على حقيقة الدور الأساسي، وحتى الحاسم، لمسيرة نضال الشعب الكردي في غرب كردستان على مستقبل سوريا الحديثة. وكل يوم يُظهر بشكل جلي أن السياسات العقيمة، التي تعارض حل القضية الكردية في سوريا، لا تجلب معها سوى حالات التوتر والاضطرابات الداخلية، والأزمات الاجتماعية، التي تهدد الأمن الداخلي، وتترك الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام التهديدات، وحتى التدخلات الخارجية. ومن جهة أخرى، ستترك كل خطوة إيجابية تجاه الحل الديمقراطي في غرب كردستان أثراً إيجابياً على مسيرة التغييرات الديمقراطية في سوريا، وبالتالي ستلعب دوراً إيجابياً في خروج سوريا من وضعها المتأزم الراهن. باختصار، إن اختيار الحل الديمقراطي للقضية الكردية سيكون عاملاً حاسماً في دخول سوريا - التي تعيش على مفترق طرق - طريق التطور الديمقراطي السليم.

بالرغم من الكفاح البطولي، الذي أبداه شعبنا في غرب كردستان عبر تاريخه الطويل من أجل الوصول إلى حقوقه المشروعة والعادلة، وتقديمه لتضحيات باهظة الثمن؛ لم يتمكن من الوصول إلى أهدافه، بسبب سياسة الصهر وإنكار القضية الكردية الممارسة من قبل الحكومات المتعاقبة والقوى الشوفينية من جهة، وهيمنة النزعة القومية الضيقة على السياسة الكردية لفترة طويلة، دون أن ترتقي فوق مصالحها العائلية والطبقية الضيقة، لتتمكن من تمثيل مصالح الشعب الكردي من جهة أخرى، الأمر الذي جعل القضية الكردية بعيدة عن الوصول إلى حل سليم، بالرغم من ظهور الظروف المناسبة أكثر من مرة.

مع تصاعد حركة الحرية الوطنية في شمال كردستان، وانتشارها إلى غربي كردستان في بداية الثمانينات، اكتسبت أبعاداً وطنية واجتماعية وشعبية بعد قفزة 15 آب التاريخية. ومع انطلاق الحرب التحريرية الوطنية، التي شارك فيها شعبنا في غرب كردستان بكل إمكانياته المادية والمعنوية والبشرية، وقدم فيها آلاف الشهداء والمقاتلين، شكّل جبهة خلفية متينة لها، الأمر الذي جعل من المجتمع الكردي في غرب كردستان

تمكّن نضال شعبنا البطولي في غرب كردستان في إطار مسيرة الحرية الوطنية، وبتوجيهات من القائد عبد الله أوجلان، من تجاوز جزء مهم من العراقيل التي تحوّل دون تحقيق الحل الديمقراطي للقضية الكردية. حيث تم الكشف عن حقيقة سياسة الصهر والإنكار، التي تتبعها الأنظمة الحاكمة والقوى الشوفينية، ولم تعد مقبولة لدى شعبنا، الذي أثبت ذلك من خلال تنظيم حركته الوطنية والشعبية، وإظهار إرادته الذاتية في كثير من المجالات النضالية، وعدم إبلائه أي اعتبار للحدود السياسية الموضوعية رغم إرادته، وكذلك تجاوزه للأطر القانونية الرسمية التي تنكر هويته الوطنية في الواقع العملي. إن الجهود العظيمة المبذولة من قبل شعبنا، ودماء الآلاف من خيرة أبنائه، والكفاح البطولي الذي مازال يخوضه أبنائه الأخرى، ومستوى الوعي الوطني والديمقراطي، الذي اكتسبه خلال النضال مع مسيرة الحرية الوطنية الكردستانية؛ جعله يمتلك القدرة الكافية على تجاوز جميع أشكال سياسة الصهر والإنكار والشوفينية، والتصدي لها بكل قوته.

من جهة أخرى، تمكن شعبنا، خلال مسيرته البطولية الصعبة، من امتلاك وعي وطني سليم، وتجاوز المفاهيم القومية الضيقة، وتطوير ثقافة ديمقراطية تستند على أسس راسخة. ومن خلال هذه المسيرة، التي تجاوزت عشرين عاماً، انحصرت المفاهيم الرجعية والمذهبية والتعصب القومي بصورة كبيرة في المجتمع الكردي، بالترافق مع تطوير الثورة الديمقراطية. ويشكل ظهور فكر تحرر المرأة وتنظيمها، ومشاركة فئات الشبيبة بكثافة في النضال التحرري وتنظيم فئات المجتمع الأخرى ظواهر هذه الثورة. أفرزت ثورة الانبعاث المنجزة في صفوف المجتمع الكردي في غرب كردستان أرضية سليمة راسخة لإنجاز الحل الديمقراطي للقضية الكردية. إن التحام هذه الأرضية السليمة مع الظروف الموضوعية الملانمة الناجمة عن التغييرات الجارية اليوم في المنطقة، يجعل من وضع برنامج واقعي وسليم لحل القضية الكردية على أسس ديمقراطية ضرورة تاريخية حيائية.

إن حل القضية الكردية الأكثر واقعية وملاءمة للروح العصرية في ظل الظروف الموضوعية والذاتية في سوريا، هو حل الكونفدرالية الديمقراطية، المستند إلى المقاييس الديمقراطية الاشتراكية، دون المساس بالحدود السياسية للدولة، في إطار وحدة وتآخي الشعوب في سوريا. وهو حل يعتمد في جوهره على بناء الأمة الديمقراطية، وممارسة السياسة الديمقراطية، وتنظيم المجتمع الديمقراطي، وخلق المواطنة الحرة. الحل الكونفدرالي الديمقراطي في غرب كردستان ضرورة تفرضها الظروف الملحمة، ويستند إلى تراكمات تاريخية. وهو في نفس الوقت الحل الأكثر انسجاماً مع روح العصر، ونموذج بديل يتجاوز جميع أشكال الحلول المطروحة للقضية الكردية، سواء التي تقدمها القوى الخارجية، أو القوى المهيمنة على كردستان، أو القوى القومية الكردية الضيقة.

يمكننا إيجاز العوامل التي تفرض الحل الكونفدرالي الديمقراطي في غرب كردستان على الشكل التالي:

1- إن نظام الدولة القومية، الذي ظهر بالاستناد إلى الثورة الصناعية الكبرى، والذي كان يشكل أساس جميع الحلول المطروحة لمسألة الأمم، تحول اليوم إلى عائق جدي أمام تحقيق حرية الشعوب والديمقراطية والتطور الاجتماعي. والحلول المطروحة اليوم، لا سيما من قبل الرأسمالية العالمية، بعيدة كل البعد عن أن تكون حلاً حقيقياً لقضايا الشعوب.

2- العولمة المتحققة في العالم اليوم خلقت الظروف التي تتجاوز فيها نظام الدولة القومية الموجودة. ولكن القوى القائمة للولمة الرأسمالية، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، لا تستطيع إيجاد بديل سليم لها. لذا، فآزمة النظام القائم تعمقت، وتحولت إلى فوضى بينية عارمة لا يمكن للنظام التخلص منها هذه المرة، مثلما نراه اليوم في كثير من مناطق العالم مثل "الشرق الأوسط، وجنوب غرب آسيا".

3- هذه الحقيقة تظهر أكثر سطوحاً في واقع الشرق الأوسط والتغيرات اليومية الجارية، حيث أثبتت التطورات الراهنة أن النظام السياسي القائم المستند إلى الدولة القومية، والذي يمتد بجذوره إلى أكثر من أربع آلاف سنة، واتخذ في القرن الماضي شكلاً معاصراً من قبل القوى الرأسمالية العالمية؛ لا يستطيع إيجاد حل عادل لمصالح شعوب المنطقة، أمام الحلول المفروضة من قبل القوى الخارجية، فهي بعيدة عن أن تكون جواباً حقيقياً للقضايا التاريخية والاجتماعية والسياسية والثقافية الموجودة في المنطقة. يمكننا القول أن منطقة الشرق الأوسط، التي تشكل كردستان مركز تناقضاتها، تعيش اليوم أكبر أزماتها، وتجد نفسها بين مطرقة الحلول التي تفرضها القوى الرأسمالية العالمية من جهة، وسندان القوى الحاكمة في المنطقة، والتي تستند إلى نظام الدولة القومية.

4- أما القضية الكردية، التي تعتبر قضية أساسية في الشرق الأوسط، فإنها تعيش التناقضات القومية والاجتماعية والثقافية الموجودة في المنطقة بكثافة، تتأثر بها وتؤثر عليها، وأصبحت اليوم تعاني من السياسات العقيمة الموجودة أكثر من أي وقت مضى. بالتالي، فهي مرشحة لأن تقوم بدور طليعي في إيجاد حلول جذرية للمشاكل الموجودة في المنطقة.

5- السبيل الأساسي للخروج من هذا المأزق، هو بناء نظام الكونفدرالية الديمقراطية، الذي يستند إلى الشعب، ويستمد قوته من القاعدة الشعبية. هذا النموذج من الحل الديمقراطي سيتحقق في كردستان، باعتباره أكثر الساحات ملاءمة لحل الكونفدرالية الديمقراطية، وينطلق منها لينتشر في جميع أرجاء منطقة الشرق الأوسط.

وإذا ما قمنا بإيجاز الظروف التي تفرض الحل الكونفدرالي الديمقراطي في غرب كردستان وسوريا، يمكننا القول:

1- نموذج الحل الكونفدرالي الديمقراطي هو أكثر الحلول واقعية من أجل حل قضية الشعب الكردي في سوريا، وتجاوز جميع السياسات القومية الضيقة ونتائجها السلبية، وخلق اتحاد حر بين شعوبها وأقلياتها، دون إثارة النعرات الطائفية والقومية.

2- الواقع الجغرافي لغرب كردستان، والمفتقر إلى وحدة جغرافية بين مناطقها، وحقيقة الشعب الكردي، الذي يتواجد بكثافة كبيرة في المدن السورية، وأصبح يشكل جزءاً مهماً منها؛ يحتم ضرورة بناء نظام الكونفدرالية الديمقراطية في جميع مناطق تواجد الشعب الكردي. هذا النظام، الذي لا يستند إلى الحدود السياسية الموجودة، بل يتخذ تنظيم المجتمع أساساً له، يملك القدرة على تجاوز جميع العراقيل الناجمة عن الواقع الجغرافي والديموغرافي للشعب الكردي في سوريا، وتحويلها إلى مقومات لتحقيق حل عادل للقضية الكردية ودمقرطة سوريا.

3- خاض شعبنا في غرب كردستان كفاحاً مريراً، وشارك ببطولة في حركة الحرية الوطنية الكردستانية وحربها، بجميع فئاته الاجتماعية، لفترة تتجاوز العشرين عاماً، وقدم خلالها آلاف الشهداء، ولا يزال الآلاف من أبنائه يقاتلون في الصفوف الأمامية للدفاع المشروع للأمة الكردستانية، وقدم، ولا يزال يقدم، التضحيات المادية والمعنوية والبشرية، فحقق بذلك ثورة الانبعاث الوطني، وقطع أشواطاً كبيرة في مسيرة البناء الديمقراطي. النظام الكونفدرالي الديمقراطي هو الشكل الأنسب للتجاوب مع حقيقة شعبنا هذه، واستمرار مسيرة البناء الوطني والديمقراطي في غرب كردستان، والتي ابتدأت منذ عقدين من الزمن، وإيصال هذه المسيرة إلى غايتها الأساسية في حل القضية الكردية. إن بناء الكونفدرالية الديمقراطية في غرب كردستان هو أفضل جواب يمكن إعطاؤه مقابل التضحيات العظيمة، التي قدمها شعبنا بلا تردد.

4 - إن تحقيق وحدة الشعوب العربية، المجزأة بين اثنتين وعشرين دولة، لم يحقق أي تطور، بسبب سياسة فرق تسد، التي مارسها القوى الأجنبية من جهة، وبسبب النزعة القومية العربية الضيقة المستندة إلى مفهوم السلطة من جهة أخرى. إن الحل الكونفدرالي الديمقراطي، الذي يتجاوز النزعات القومية، ويستند إلى العلاقات الحرة المتبادلة، هو السبيل الوحيد لإقامة نظام اتحادي ديمقراطي بين الشعوب العربية. يستهدف حل الكونفدرالية الديمقراطية في غرب كردستان خلق نظام من العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية... الخ. إنه يتجاوز العقلية الدولية، ويعتمد على مفهوم الديمقراطية الراديكالية الجذرية، ويمهد الطريق أمام إظهار قوة القرار والتنظيم الديمقراطي للشعب. الفلسفة السياسية، التي يستند إليها حل الكونفدرالية الديمقراطية، مغايرة تماماً للمفهوم الكلاسيكي الرامي إلى هدم الدول الموجودة وبناء دول جديدة بدلاً منها. كذلك، تُعتبر بدلاً لمفهوم الديمقراطية الليبرالية السائد اليوم، والذي يستند إلى مبدأ الديمقراطية التمثيلية. إنها فلسفة سياسية لا تستهدف، فقط، حصر السلطات وصلاحيات الدولة، بل ترى، في نفس الوقت، ضرورة تنظيم حياة المجتمع على أسس الديمقراطية في جميع المجالات، لتبقي على هامش ضئيل للدولة في حياة المجتمع.

الجوهر الأساسي لحل الكونفدرالية الديمقراطية، يكمن في الاعتماد بصورة رئيسية على الإمكانيات الذاتية للشعب وإرادته الذاتية الديمقراطية في بناء مؤسساته الوطنية والديمقراطية، التي تقوم بتلبية جميع احتياجاته الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية... الخ. هذا الطراز من الحل يفتح الطريق أمام ظهور إمكانيات الشعب الخلاقة.

أما السمة الأساسية الأخرى لحل الكونفدرالية الديمقراطية، فهي التطبيق المباشر للديمقراطية من قبل الجماهير الشعبية، بدءاً من أصغر الخلايا الاجتماعية، وحتى المجالس العامة، التي تمثل كل المجتمع، وذلك من خلال بناء نموذج تنظيمي اجتماعي ديمقراطي تؤخذ فيه القرارات بصورة أساسية في الكومونات الشعبية في القرى والأحياء، التي تشكل القاعدة الأساسية العريضة، وحتى مجالس المدن. يستمد نظام الكونفدرالية الديمقراطية قوته من مشاركة الشعب بشكل مباشر في صنع القرار وحل قضاياها دون اللجوء إلى الدولة.

تتميز الكونفدرالية الديمقراطية بالترسيخ المتزايد للتجربة الديمقراطية، من خلال تهيئة الأرضية التعددية التنظيمية التي تساعد على تنظيم المجتمع برمته، على شكل اتحادات فيدرالية وكونفدرالية، على مستوى المناطق أو الشرائح الاجتماعية. وستلعب الكونفدراليات الديمقراطية للمرأة والشبيبة دوراً طليعياً في ذلك.

ستتحقق حرية شعبنا في غرب كردستان، عندما يتمكن من الوصول إلى الكفاية في بناء مؤسساته الوطنية والديمقراطية، ولا سيما الاقتصادية، وبالتالي، عندما لا يعود بحاجة إلى القوى الخارجية. حيث، سيتمكن شعبنا من الكشف عن جميع طاقاته، وإيصالها إلى قوة يتمكن فيها من فرض الحل الديمقراطي بنفسه، وإقامة علاقات اتحادية ديمقراطية حرة مع الشعوب المجاورة. إن بناء نظام الكونفدرالية الديمقراطية هو استراتيجية تحقيق حرية الشعب الكردي.

الكونفدرالية الديمقراطية الكردستانية تعبر عن تحقيق الوحدة الديمقراطية للشعب الكردي المجزأ والمشتمت في جميع أنحاء العالم، دون المساس بالحدود السياسية. وإن ارتباط شعبنا في غرب كردستان مع أجزاء كردستان الأخرى، وبالتالي، تحقيق وحدته معها، سيتحقق في إطار العلاقات الكونفدرالية الديمقراطية المتبادلة. وعلى هذا الأساس سيتم بناء الأمة الديمقراطية الكردية.

يأخذ الدفاع المشروع مكانة هامة في النظام الكونفدرالي الديمقراطي، الذي يبنى مفهوم الدفاع عن الذات في مواجهة جميع الهجمات الخارجية التي تهدد وجود الشعب وحرية. ولذلك، سيكون بناء القدرة الدفاعية للشعب جانباً هاماً من عملية البناء الديمقراطي.

إن ممارسة السياسة الديمقراطية هي الميزة الأساسية التي تميز نظام الكونفدرالية الديمقراطية عن الأنظمة السياسية الكلاسيكية المعتمدة على مفهوم الدولة والسلطة. وديمقراطية السياسة ستحقق هذا من خلال إشراك الشعب بشكل فعال في عملية السياسة، وإعطاء المبادرة للإدارات المحلية. ستتتهي ظاهرة تغريب الفرد عن محيط المجتمع مع بناء الكونفدرالية الديمقراطية، حيث سيفتح الطريق أمام تطوير الأخوة المعتمدة على المواطنة الحرة، والحياة السياسية الحيوية المستندة إلى الإرادة الحرة والثقة بالذات. إن بناء نموذج جديد حر ومبدع للمواطنة هو الغاية الأولى لنظام الكونفدرالية الديمقراطية في غرب كردستان.

باختصار، نظام الكونفدرالية الديمقراطية هو الخيار الأنسب للواقع الذي يعيشه شعبنا في غرب كردستان وسوريا، من أجل حل قضاياها الوطنية والديمقراطية. وهو ثمرة طبيعية للتضحيات التي قدمها حتى الآن، وتتويج لكفاحه البطولي. ومن جهة أخرى، سيلعب دوراً حاسماً في دمقرطة سوريا، ليفتح الطريق أمام بناء سوريا ديمقراطية قوية.

الفصل الثالث:

خصائص حركة التحرر الديمقراطي في سوريا وغرب كردستان

نظراً لواقع التجزئة، الذي يعاني منه الكرد شعباً ووطناً، تعد القضية الكردية أكثر القضايا تعقيداً في المنطقة، إن لم نقل في العالم كله. تعتبر هذه القضية، بأبعادها وتداعياتها، محك الفكر والوعي الديمقراطي في الشرق الأوسط. وبالتالي، فحلها كفيل بنمو الوعي الديمقراطي والمؤسسات الديمقراطية في البلدان الشرق أوسطية الأربعة المعنية بها بشكل مباشر.

وفيما يتعلق بسوريا بالذات، فالنضالات المستمرة منذ ما يزيد عن ربع قرن أحدثت تغييرات كبيرة في المجتمع الكردي، سواء على الصعيد الاجتماعي، أو الثقافي، أو السياسي، أو التنظيمي، أو الوعي والتحرر الديمقراطي.

إن البحث في خصائص التحرر الديمقراطي الحاصل يتطلب تحديد الأفق التاريخي التي تتشكل فيها، والمشاكل الرئيسية التي يجب أن تحلها وتعالجها. بناء عليه، يتميز نضال التحرر الديمقراطي، الذي يخوضه حزبنا كحركة تحرر ديمقراطي تهدف إلى إعادة البناء، بالخصائص البارزة التالية:

أ) للتحرر الديمقراطي جانبان رئيسيان:

أولهما؛ تحديث المجتمع، ودمقرطة النظام السوري على خلفية بناء المجتمع الأيكولوجي الديمقراطي التحرري الجنسي. وثانيهما؛ هو حل القضية الكردية وفق الحل الكونفدرالي الديمقراطي في إطار سوريا ديمقراطية موحدة.

يتضمن الجانب الأول بناء مجتمع ديمقراطي أيكولوجي تحرري جنسوي. المجتمع الديمقراطي يعني ترسيخ التنظيمات والمؤسسات الديمقراطية لجميع الفئات والشرائح الاجتماعية، وتوطيد نضالها الديمقراطي على هدى تطوير الحريات وترسيخها داخل المجتمع، بالإضافة إلى تنظيم حياة الفرد والمجتمع بموجب ذلك. في حين أن المجتمع الأيكولوجي يعني وضع حد نهائي للخراب والدمار والتلوث المريب اللاحق

أما المجتمع التحرري الجنسي، فيتضمن الحد من الهيمنة الذكورية السلطوية، الموجودة في العواطف والعقلية والتصرفات والسلوكيات، وإنهاء التفاوت والتمييز بين الجنسين، وتغيير المجتمع الجنسي المتشكّل على مر التاريخ، وتأمين مشاركة المرأة في كافة ميادين الحياة الاجتماعية، وتفعيل دورها على أساس الحرية والمساواة التامة، باعتبارها ركناً أساسياً في تطوير وبناء المجتمع الحر العادل. هذه الميادين ستتطور وتتفاعل مع بعضها البعض بشكل متداخل، بحيث تمثل كل منها ثورة قائمة بحد ذاتها. الجانب الثاني للتحرر الديمقراطي يتضمن حل القضية الكردية حلاً كونفدرالياً ديمقراطياً في إطار سوريا ديمقراطية موحدة. يتلخص هذا الحل في النقاط التالية:

1 - إنهاء سياسة الإنكار والتعريب والتهمير والقمع تجاه الشعب الكردي في سوريا.
2 - الاعتراف بالهوية الكردية دستورياً، رفع الحظر المفروض على النشاطات السياسية والثقافية واللغوية الكردية، ورفع الأحكام والقوانين الجائرة بحق الشعب الكردي.

3 - حل القضية الكردية على أساس الاتحاد الديمقراطي الحر وتكامل الوطن السوري، بعيداً عن النزعة الانفصالية.

4 - تحقيق الوحدة الوطنية الكردستانية، دون المساس بالحدود السياسية الراهنة.

هذا هو السبيل الوحيد للعب الكرد دورهم السياسي في تحديد مصير البلاد والمجتمع، استناداً إلى الوحدة الوطنية والتآخي فيما بين جميع شعوب المجتمع السوري، بالإضافة إلى تأمين المشاركة الكردية المباشرة في الهيئات والمؤسسات الإدارية، التي ستخلق فرص التحول الديمقراطي وأجواء السلم الاجتماعي والمساواة الحقوقية لكافة الشرائح الاجتماعية.

كلا الجانبين في التحرر الديمقراطي مترابطان ومتداخلان بشكل عضوي، ولا يمكن تناول أحدهما دون الآخر. أي أنه، كلما تحقق التحرر الديمقراطي في بنين النظام السوري ومجتمعه، تتبلور فرص حل القضية الكردية. وبالعكس، كلما تطور حل القضية الكردية، سيفتح مجالاً أكثر للتحرر الديمقراطي السوري. كما أن ديمقراطية المجتمع الكردي ستتطور على أساس تحرر المرأة وتنظيم المجتمع الأيكولوجي، وستظهر القضية الكردية كقوة للحل الديمقراطي بالنسبة للقضايا الأخرى أيضاً.

ب) الخاصية الثانية للتحرر الديمقراطي

هي تحديد الشرائح والفئات الاستراتيجية التي ستعتمد عليها مسيرة التحرر الديمقراطي، وتنظيمها وفق مبادئ المجتمع المدني. تعتبر المرأة والشبيبة قوتان طليعتان في مسيرة التحرر الديمقراطي. وبينما تشير طليعة المرأة إلى توطيد نهج الحرية، فإن طليعة الشبيبة تتضمن الديناميكية والحيوية والشفافية.

إلى جانب هذين القطاعين الأساسيين ستشارك جميع الفئات والشرائح الاجتماعية الأخرى الداعية إلى الديمقراطية "من كادحين، عمال، مثقفين، موظفين، عاطلين عن العمل، وفرويين"، وستشارك في العملية الديمقراطية بشكل فعال، عبر تنظيم مؤسساتها الديمقراطية، وتطوير منظمات المجتمع المدني.

ج) الخاصية الثالثة للتحرر الديمقراطي

تتعلق بتحديد الأساليب والسبل والتكتيكات النضالية المتعددة والشاملة الواجب اتباعها. وبما أن النضال الديمقراطي يتسم باستناده إلى القاعدة الجماهيرية بمختلف فئاتها وشرائحها، ويتميز بأساليبه النضالية الديمقراطية والسياسية السلمية، لذا، يستلزم تسخير كافة الطاقات الشعبية الديمقراطية، وتنظيمها في خدمة التحرر الديمقراطي، عبر تطوير النشاطات الديمقراطية السلمية، بدءاً من التظاهرات والاعتصامات والإضرابات والاحتجاجات، وصولاً إلى الانتفاضات الشعبية السياسية العارمة، ومن أبسط العمليات الجماهيرية الديمقراطية، إلى أكثرها تعقيداً. ذلك أنه لا يمكن تحقيق التحرر الديمقراطي، وكسب الحقوق الوطنية والديمقراطية المشروعة، إلا بالنضالات الشعبية الديمقراطية بعيدة المدى في إطار العمل السياسي السلمي بمشاركة جميع القوى الاجتماعية والسياسية والديمقراطية. كما يستند إلى نظرية الحضارة الديمقراطية، كفكر معاصر يقدم الحلول الواقعية والموضوعية لواقع سوريا ومجتمعها وأزماتها.

يعتبر النضال من أجل بناء الكونفدرالية الديمقراطية استراتيجية لبناء مجتمع ديمقراطي يعبر عن وحدته وفق إرادته الحرة.

د) الخاصية الرابعة للتحرر الديمقراطي

تتعلق بالطليعة الحزبية. وقد أشادت التجارب النضالية، التي مرت بها حركتنا التحررية الديمقراطية عموماً، أن الطليعة الحزبية السلمية تقود إلى خلق التطورات الخارقة حتى في أحلك الظروف، في حين أن أي خلل أو عطب أو انحراف في الطليعة الحزبية يوجب معه الدمار والتخريبات الجدية. أما اندام مثل هذه الطليعة، وغياب الحزب الطليعي خلال مرحلة التحرر الديمقراطي، فهو عامل مؤثر ومصيري، يؤدي إلى التشتت والتبعثر والانحلال والاهتراء.

من هنا، وفي ظل المستجدات المرحلية الأخيرة، وبناء على عملية إعادة البناء الديمقراطي، فإن الطليعة الحزبية شرط أولي لا غنى عنه، لتحقيق التحرر الديمقراطي، وترسيخ عملية الديمقراطية والتحديث الاجتماعي والمجتمعي بنجاح مظفر.

وحزبنا "حزب الاتحاد الديمقراطي PYD" هو الفصيل الطليعي في هذا النضال الديمقراطي. وهو يطمح لتحقيق النصر، وتأمين التعايش السلمي مع شعوب المنطقة على أساس الاتحاد الحر، وذلك من خلال تفعيل وتنظيم ديناميكيات شعبنا في سوريا وغرب كردستان، في إطار سياسة التحرر الديمقراطي الوطني، في سبيل بناء سوريا ديمقراطية تتجسد فيها مصالح جميع الشعوب والإثنيات والشرائح الاجتماعية الموجودة في هذه الجغرافيا.

حزبنا PYD يستمد مكانته هذه من التجارب الغنية المسنّدة من الميراث الزخم المتمخض من النضال التحرري الوطني الديمقراطي، الذي خاضه "حزب العمال الكردستاني PKK" في هذا الجزء من كردستان، والجهود التي بذلها القائد الوطني أبو. كما يستند في دعائمه إلى دماء الآلاف من الشهداء البررة، وإلى التضحيات الجسام، التي قدمها المقاتلون المنخرطون في صفوف القوات الأنصارية والكوادر المخلصة في كافة النشاطات، والبسالة التي أبداها شعبنا، ومساهماته الجليلة في النضال التحرري الديمقراطي الوطني.

هذه الأرضية الاجتماعية الرصينة تشكل الركيزة الأساسية للمجتمع الديمقراطي في سوريا. فشعبنا اليوم في غرب كردستان وسوريا يملك مستوى رفيعاً من الوعي الديمقراطي الحر، ويشكل قوة هامة لتدعيم سوريا وتعزيز قوتها. وهو مؤهل للعمل المشترك ضمن الموزاييك السوري أكثر من أي وقت مضى.

الفصل الرابع

أهداف البرنامج

يتخذ حزبنا PYD نهج القائد أبو في الحل الديمقراطي أساساً، ويهدف إلى تبني نظام المجتمع الديمقراطي الأيكولوجي التحرري الجنسوي، المتمثل في النظام الكونفدرالي الديمقراطي، الذي يهدف إلى تقليص حدود الدولة، وجعلها متيقظة تجاه الديمقراطية وتحترمها. وهذا لا يتم إلا عبر إصلاح شامل لبنى النظام السياسية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية، وتنظيمها ضمن مؤسسات ومنظمات خاصة بكل جانب منها، وإدارة نفسها بنفسها، وتوفير المراقبة اللازمة، ليغدو إطار الحل الديمقراطي حسب مبدأ "سوريا ديمقراطية وإدارة ذاتية ديمقراطية في غربي كردستان". يهدف هذا المبدأ إلى خلق إدارة ذاتية محلية للكرد في المناطق التي يتواجدون فيها، دون فصل المناطق عن بعضها البعض، أو رسم الحدود بين المدن الكردية والعربية. وهو بذلك لا يعتمد على الجغرافيا، وليس بحكم ذاتي ضيق النطاق. ويقوم الشعب الكردي فيه بحل مشاكله بنفسه بعيداً عن وصاية الدولة. من أجل هذا، يهدف حزبنا إلى:

أ - الأهداف السياسية:

- 1- إصلاح نظام الجمهورية العربية السورية وأركان سلطتها المركزية المطلقة، التي تأسست على بنية أيديولوجية وسياسية ذات صبغة قومية عربية أو توراتية في إطار جمهورية سورية ديمقراطية.
- 2 - إنشاء لجنة الوفاق والإصلاح، بحيث تضم ممثلين عن كل من الدولة والكرد والأقليات الأخرى ومؤسسات المجتمع المدني، وذلك بهدف إعادة بناء وإصلاح الهيئات الإدارية والمؤسسات الأساسية حسب المقاييس الديمقراطية.
- 3 - سن دستور جديد منسجم مع المعايير الديمقراطية وحقوق الإنسان العالمية، بحيث يضمن الاعتراف بجميع الـإثنيات والقوميات والثقافات والأديان، وحل القضايا الموجودة في هذا الميدان على أساس المواطنة الحرة.
- 4 - تقليص البيروقراطية في الدولة، وتحجيم مركزيتها المطلقة، وإنهاء الفئات الطفيلية، وكسب المبادرة للإدارات المحلية، وإفساح المجال لمؤسسات المجتمع المدني بعيداً عن متناول يد النظام.
- 5 - رفع الحصانة القانونية عن التشكيلات الاستخباراتية الأمنية، واتخاذ تدابير قانونية صارمة بحق المخالفين.
- 6 - إصلاح النظام الإداري في المحافظات والمناطق على أساس انتخابات الإدارات المحلية، وإفساح المجال للمؤسسات المدنية للقيام بدورها الفعّال.
- 7 - إبعاد الجيش، وفصله عن الإدارة السياسية والاجتماعية، وجعله مكلفاً فقط بمهمة حماية الأمن العام.
- 8 - سن قانون أحزاب جديد على أساس ديمقراطي، بشرط ألا تكون الأحزاب المؤسسة مرتبطة بالدولة، وإفساح المجال للتعددية، بغرض ديمقراطية السياسة، وإزالة العراقل التي تحظر النشاط السياسي، وإنشاء قانون جديد عادل للـانتخابات، وترسيخ تنظيم برلماني يمثل كافة الأقليات والمجموعات الـإثنية.
- 9 - إعادة فرز وتشكيل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والعمل حسب الوظائف والمهام المحددة لكل منها.
- 10 - إجراء استفتاءات شعبية ضمن التنظيمات والهيئات الممثلة للشعب (البرلمان) في الأحداث الضرورية التي تهم المجتمع بأكمله "المشاكل الاجتماعية المهمة، إرسال الجيش إلى الخارج، الحروب، والانضمام إلى الاتفاقات والمعاهدات الدولية".
- 11 - وضع نهاية لحالة الطوارئ والأحكام العرفية، وإنشاء قانون جديد للعقوبات وفق المقاييس الديمقراطية والدولية المتعلقة بالأمن العام.
- 13 - تعديل قانون الإعلام بحيث يضمن حرية الصحافة والفكر والتعبير والطبع والنشر والإعلام لجميع المجموعات القومية والدينية والثقافية والجنسية.
- 14 - تغيير البنى الاجتماعية الكلاسيكية والرجعية، ومحاربة كافة المفاهيم والمواقف السلبية الناجمة عنها، والتي تعيق التحول الديمقراطي.
- 15 - دعم المحاولات الساعية لتحقيق الوحدة الوطنية، سواء داخل سورية، أو في أجزاء كردستان الأخرى، وخاصة الجنوب.

ب - الأهداف الاجتماعية:

يرى حزبنا أن ظواهر المرأة، العائلة، الشباب، الأخلاق، الدين، الصحة والتعليم تشكل جوهر تنظيم الميدان الاجتماعي. وهي تعاني من أزمات جذرية، حيث تتواجد بين فكي كماشة فيما بين ضغوطات سياسية فوقية واقتصادية تحتية، فتحولت إلى جسد مريض. هكذا يحاول النظام الحاكم تربية المجتمع وتحويله إلى متسولين. لذلك، يهدف حزبنا إلى تحرير وإصلاح الميدان الاجتماعي عبر تنظيم وتأسيس المنظمات الاجتماعية على أساس تشكيل نظام ديمقراطي فوقي ونظام اقتصادي عادل. على هذا الأساس، يهدف حزبنا إلى:

1 - من أجل حرية المرأة والعائلة:

- أ - تعديل قانون الأحوال الشخصية والمدنية، بحيث يضمن حقوق المرأة ضد التمييز الجنسي واللامساواة، لتأمين مشاركتها في جميع ميادين الحياة.
- ب - مكافحة كل أشكال العنف وظواهر تبضيع المرأة والدعارة، واعتبارها جريمة، واتخاذ التدابير القانونية والإدارية اللازمة تجاهها.

- ج - تطوير نظام تعليمي وتربوي في المجتمع، وتوعيته لتجاوز العقليات السلطوية الذكورية والتمييز الجنسي، وذلك بهدف ترسيخ وتطوير حرية المرأة.
- د - تنظيم مؤسسات المرأة والفروع الخاصة بها دعماً وتطويراً لحرية المرأة.
- هـ - تأمين الاحتياجات اللازمة في الميدان الصحي الخاص بالنساء والأطفال، ووضع برامج رعاية صحية دورية مجانية.
- و - مكافحة تشغيل الأطفال، وتطوير تربية مدنية من أجل رفع الضغوطات الجسدية والنفسية عن الأطفال.
- ز - تطوير تدابير خاصة لصحة وتعليم الأطفال.
- ر - ترسيخ الديمقراطية والتفاهم والمساواة في العائلة عبر تطوير برامج صحية - تعليمية - اقتصادية، وذلك لإزالة المشاكل التي تعاني منها العائلة.
- ع - تطوير رعاية خاصة بالمسنين، وإنشاء مراكز للاعتناء بهم من قبل الدولة والمجتمع، وتأمين الدعم المادي والمعنوي لذلك.

2 - من أجل تطوير حركة الشبيبة:

- أ - بناء المؤسسات الخاصة بالشبيبة، وتشجيع الأنشطة الرياضية والاجتماعية والتربوية، وتعزيز دورها في ديمقراطية النظام والمجتمع.
- ب - تنشيط دور الشبيبة في منظمات المجتمع المدني، ووضع حد نهائي لتحكم الدولة بمنظمات الشبيبة، وضمان تكافؤ الفرص، بغض النظر عن الانتماءات السياسية والعرقية والجنسية.
- ج - مكافحة المفاهيم والمواقف والسياسات الرامية إلى نشر الانحلال الخلقي والانهيار المعنوي، وإزالة ممارسات الحرب الخاصة "المخدرات، المافيا، التحريف العقائدي لأهداف خاصة".
- د - تطوير نظام اجتماعي وتعليمي تربوي، بحيث يقوم بتفعيل دور الشباب في السياسة، ويعمل على تطويرهم فكرياً وجسدياً وثقافياً وروحياً.
- 3 - تعديل النظام التعليمي وفق مقاييس الديمقراطية المعاصرة، واتخاذ العلم والفلسفة المعاصرين أساساً.
- 4 - تطوير نظام تعليمي يضمن ثقافة ولغة الأم لكافة القوميات والإثنيات، وإزالة العراقل التي تحد من ذلك.
- 5 - تطوير الرعاية الصحية، وتأمين الخدمات المجانية اللازمة في كل المناطق.
- 6 - رفع الحظر والتمييز المفروضين على الأدب والفن، بحيث يضمن تطوير الثقافات واللغات الأم المتنوعة، وإنشاء المؤسسات والمراكز المعنية بذلك، ودعمها مادياً ومعنوياً.
- 7 - مكافحة كافة المفاهيم السلبية الناتجة عن استخدام الدين واستثماره من قبل فئة معينة أو لغايات سياسية في المجتمع. يجب أن يمثل الدين الجوهر الأخلاقي والمعنوي والوجداني للمجتمع في إطار علاقة العلم والفلسفة والدين ببعضها البعض.
- 8 - فصل الدين عن الدولة، وتحقيق الدولة الديمقراطية العلمانية.
- 9 - تطوير نظام تربية مدنية شاملة لخلق فرد مفعم بالأخلاق الديمقراطية المعاصرة، ويعي مسؤولياته تجاه المجتمع.
- 10 - تأسيس المنظمات الأيكولوجية اللازمة، ومساندة الموجودة منها، والعمل على تطوير الوعي الأيكولوجي في المجتمع، وتعبئته به.
- 11 - تنظيم المجتمع المدني، وتعبئة المجتمع من الناحية الحقوقية، وتطوير نظام حقوقي شفاف يضمن حماية الفرد والمجتمع تجاه تحاملات الدولة وانتهاكاتها من جهة، ويؤمن التوازن الأمثل فيما بين الفرد والمجتمع من الناحية الحقوقية من جهة ثانية، بحيث يعمل على حماية الفرد تجاه انتهاكات المجتمع، وحماية المجتمع تجاه انتهاكات الفرد بحقه.

ج - الأهداف الاقتصادية:

- يسفر الاقتصاد المنتعش بالربح عن تخريب المجتمع وتدمير الطبيعة. فإذا لم يتم وضع حد للسياسة الاقتصادية البراجوزية، فسيكون المنتهى إلى جهنم السعير. لذا، يجب الانتقال من مجال الاقتصاد المعتمد على التبضع والربح إلى المجال الاقتصادي المرتكز على قيمة الاستخدام والمشاركة.
- ومن أجل هذا، يهدف حزبنا إلى:
- 1 - إعادة رسم السياسة الاقتصادية في سوريا، بحيث تضمن التكافؤ والتوزيع العادل للدخل القومي، لإنهاء التفاوت والفقر والبطالة، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وتطوير مشاريع خاصة من أجل ذلك.
- 2 - الحد من احتكار الدولة للاقتصاد، وإنهاء فئة السماسرة والطفيليين المحتكرين، وتقليص المصاريف العسكرية والبيروقراطية للدولة، وتحويلها للخدمات الصحية والاجتماعية.
- 3 - إعادة تنظيم قانون الضرائب لصالح الطبقات الاجتماعية الكادحة، وتنظيم القوانين الجمركية لخلق نظام تجاري متوازن.
- 4 - إفساح المجال لتطور المهن والحرف الصناعية والمهارات الفردية.
- 5 - اتخاذ تدابير سياسية وإدارية تجاه الإنتاج الرأسمالي الذي يؤدي إلى تخريب البيئة وخلق خلل في التوازن بين المجتمع والطبيعة، وذلك من خلال تأسيس منظمات خاصة لحماية البيئة والمجتمع من هذه التأثيرات.
- 6 - رفع الضرائب عن الأراضي، وتوزيعها بشكل عادل للمتفعين منها، واستهلاكها من قبل أصحابها بشكل قانوني.
- 7 - إفساح مجالات العمل أمام العاطلين عن العمل من المجتمع عامة والكردي خاصة، وذلك بغرض الحد من استثمارهم كيد عاملة رخيصة في المدن الكبرى.
- 8 - مكافحة سياسة الدولة في الترويض والتدجين بالمجاعة لأجل المجتمع عامة والكردي خاصة، وذلك عن طريق تأمين الموارد الاقتصادية الطبيعية، وإخراجها من كونها ملكاً محتكراً في يد الدولة، وإعادتها إلى المجتمع كحق طبيعي له. وكذلك رفع الحظر الاقتصادي المفروض على الشعب الكردي.
- 9 - تطوير المؤسسات الإنتاجية المشتركة في الأماكن المناسبة.
- 10 - التشجيع على السياحة إلى المناطق الأثرية الكرديّة.

د - بصدد حقوق الإنسان في سوريا:

رغم أن القرن الحادي والعشرين هو قرن انتصار حقوق الإنسان والتمتع بثمار جهود ونضالات الشعوب عبر التاريخ، إلا أن سوريا تعيش في وضع تغيب فيه الحقوق بشكل مريب. لا بد من مواكبة العصر في التحلي بالمقاييس الحقوقية الدولية لاستتباب الأمن والاستقرار، وخلق أجواء التعايش السلمي، وتمتين أواصر الأخوة، وتوفير العدالة والمساواة في إطار مجتمع عصري حر. وهذا غير ممكن دون خلق فرد حر يتمتع بكامل حقوقه.

من أجل هذا، يهدف حزبنا إلى:

- 1 - إلزام سوريا بالاعتراف بالمبادئ والمقاييس الدولية لحقوق الإنسان وتطبيقها على أرض الواقع.
- 2 - إطلاق الحريات السياسية والدينية والفكرية وحرية الرأي.
- 3 - إلغاء عقوبة الإعدام.
- 4 - إصدار عفو شامل لجميع المعتقلين السياسيين والشخصيات السياسية الملاحقة، وإلغاء عقوبة الحرمان من الحقوق المدنية لأسباب سياسية، وإعادة المنفيين إلى الوطن.
- 5 - وضع حد نهائي لكافة الانتهاكات الحقوقية بحق المعتقلين "تعذيب، قتل، شروط السجن والاعتقال، ضغوط نفسية، عدم السماح بتوكيل المحامين..."، واتخاذ التدابير القانونية اللازمة في حال الانتهاك.
- 6 - إفساح المجال لنشاط المنظمات الحقوقية للإنسان، وتفعل دورها، وإزالة العراقيل التي تحد من ذلك.
- 7 - تنظيم لجان حقوقية للتقصي عن آثار السياسة الشوفينية والممارسات اللاعقوية بحق المواطنين، لتثبيت الضرر، والمطالبة بدفع التعويضات حسب نوعية الضرر.
- 8 - الوقوف في وجه ممارسات التعذيب المطبقة، واعتبارها جرماً مرتكباً بحق الإنسان الفرد، والكفاح لأجل ترسيخ حقوق الأجيال الثلاثة، وتوطيدها على أرض الواقع.

هـ - بصدد حل القضية الكردية ديمقراطياً، وبالسبل السلمية:

يرى حزبنا أن القضية الكردية في سورية تشكل المحور الأساسي لعملية الديمقراطية، وأن الحل المبني على خلفية الوحدة الوطنية هو الضمان لتحقيق التحول الديمقراطي. لذا، فأي تحول أو إصلاح في سوريا يجب أن يبدأ من المسألة الكردية، لأنه، بدون حل القضية الكردية لا يمكن التحدث عن التغيير والديمقراطية. وهذا الحل سيجلب، بدوره، القوة لحل القضايا الأخرى. ذلك أن جميع السياسات التشريعية واللاحقوية والإنكارية الشوفينية تمر من القضية الكردية، وبالتالي تصبح من القضايا الضرورية التي يتطلب حلها في أسرع وقت ممكن.

من أجل هذا، يهدف حزبنا إلى:

- 1 - الاعتراف بالهوية القومية الكردية دستورياً.
- 2 - تعزيز القوة التنظيمية والمشاركة الإدارية للمجتمع الكردي في سائر ميادين الحياة.
- 3 - رفع الحظر المفروض على الأحزاب السياسية، والسماح لها بممارسة نشاطاتها السياسية بحرية.
- 4 - إعطاء الصلاحيات الكافية للإدارات المحلية في المناطق الكردية.
- 5 - الاعتراف باللغة والثقافة الكردية، وتطويرها وتعزيزها.
- 6 - تنظيم وتطوير الطبع والنشر والإعلام باللغة الكردية، وتسخير الطاقات والقدرات الوطنية لأجل ذلك.
- 7 - بناء المراكز الثقافية الكردية ومراكز الأبحاث والدراسات التاريخية والأثرية، وحماية الآثار التاريخية في المناطق الكردية.
- 8 - إلغاء مشروع الحزام العربي وقانون الإحصاء الاستثنائي، وإعادة الأراضي المسلوقة إلى أصحابها مع التعويضات اللازمة لهم، وحل مشكلة الأجانب، ومنحهم حق المواطنة الدستورية، والنضال لأجل إزالة الآثار السلبية الناجمة عن هذه السياسات من "تهجير، تعريب، تبعيث، تجريد من الحقوق، فقدان الأفراد ونفيمهم".
- 9 - يعتبر حزبنا التطور الوطني الديمقراطي في غرب كردستان جزءاً لا يتجزأ من التطور الديمقراطي السوري.
- 10 - ممارسة حق التعليم باللغة الكردية الأم.
- 11 - اعتبار المناطق التي يتكاثف فيها الكرد سكانياً محافظات كردية "مثل قامشلو وعفرين وكوباني"، وإعادة تسمية المناطق والقرى الكردية المعربة.

ك - بصدد بناء العلاقات والتحالفات:

من أجل تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي، يتطلب تلاحم جميع الحركات والمؤسسات الديمقراطية والقوى الشعبية في جبهة ديمقراطية شعبية تضم جميع الفئات، وذلك لتوسيع الجبهة الديمقراطية من أجل بناء جمهورية ديمقراطية. وكون غرب كردستان يحتل مكانة هامة في هذا المضمار، عليه تعزيز علاقاته مع القوى الحليفة العربية والكردية، بغض النظر عن انتماءاتها ومذاهبها، وذلك في إطار خدمة مصالح الشعب، والتزاماً بالمعايير الديمقراطية المعاصرة ومبادئ الحرية والمساواة. هذا بالإضافة إلى أن الميراث الذي كونه القائد الوطني عبد الله أوجلان في هذا المضمار يشكل أرضية صلبة لتوطيد أواصر الصداقة والأخوة مع الشعب العربي والشعوب الأخرى.

بناء عليه، يهدف حزبنا إلى:

- 1 - تطوير العلاقات مع الحركات والتنظيمات الديمقراطية العربية في سوريا، واتخاذ الحوار الكردي - العربي أساساً في حل المعضلات، وفي مقدمتها القضية الكردية.
- 2 - العمل على تهيئة الأجواء اللازمة لتعزيز العلاقات والتحالفات مع الأحزاب الكردية في غرب كردستان، والنضال من أجل توطيد الصف الكردي في إطار برامج سياسية ديمقراطية.
- 3 - تعزيز وتوطيد أواصر الأخوة مع الإثنيات الموجودة في سوريا "الأرمن، الآشور، التركمان، الشركس، السريان" على أسس ديمقراطية.
- 4 - تطوير العلاقات مع الحركات والمؤسسات الداعية للديمقراطية في البلدان العربية والشرق الأوسط.

- 5 - ضمان العلاقات الديمقراطية والوحدة الوطنية بين صفوف المجتمع الكردي وقواه السياسية في كردستان وخارجها ضمن إطار المؤسسات الوطنية العليا، وإزالة العراقيل التي تحد من ذلك، واتخاذ مواقف الدعم والمساندة لحقوق الديمقراطية للكرديين في كل أنحاء العالم، ومساندة تنظيمهم وتطورهم الثقافي.
- 6 - تعزيز العلاقات مع القوى الديمقراطية الدولية، والتضامن مع الحركات المناهضة للديكتاتوريات والعنصرية.
- 7 - تطوير العلاقات مع منظمات حماية البيئة ومنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان الدولية، ومع الحركات الديمقراطية والفeminية والاشتراكية والإنسانية، بشرط أن تكون في خدمة حماية حقوق الشعوب.
- كل حركة كردية ديمقراطية تتطور في كل جزء على أساس القوة الذاتية للحزب الموجود في ذلك الجزء.
- بما أن القضية الكردية قضية ديمقراطية في جوهرها، ولا يمكن تناولها بمعزل عن التوجه العام للديمقراطية، فإن تحقيق كونفدرالية كردستان الديمقراطية، والكونفدرالية الشرق أوسطية الديمقراطية، وصولاً إلى المؤتمر الديمقراطي الكوني؛ يمثل التوجه الاستراتيجي العام لسياسة تحالفات حزبنا البعيدة الأمد.